قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة البحوث والدراسات الإسلامية

الصفحة الرئيسية للمجلة:https://djisrs.dws.gov.iq

تحقيق رسالة كساب في صفة التكوين للشيخ يوسف بن محمد كساب الغزي الحنفي (ت ١٢٩١هـ) "دراسة وتحقيق"

A Critical Edition of *Risālat Kassāb fī Ṣifat al-Takwīn* by Shaykh Yūsuf ibn Muḥammad Kassāb al-Ghazzī al-Ḥanafī (d. 1291 AH): Study and Critical Editio

م.د.أياد خلف مرشد*

وزارة التربية – مديرية تربية الأنبار

Keywords:

Kassāb Treatise, Attribute of Takwīn, Māturīdiyya, Ashʿariyya, Islamic Theology, Manuscript Verification, al-Azhar.

Abstract

This study presents a rigorous academic critical edition of a theological treatise on the divine attribute of *Takwīn* (Creative Agency), authored by the Ḥanafī scholar Yūsuf ibn Muḥammad al-Ghazzī al-Madanī (d. 1291 AH), a work that addresses one of the most contested issues in Islamic speculative theology, namely the debate between the Māturīdī and Ashʿarī schools over whether *Takwīn* constitutes a distinct eternal divine attribute beyond the seven well-known attributes or is reducible to Power and Will, with the author defending the Māturīdī position through Quranic evidence, chiefly the verse *"His command, when He wills a thing, is only to say to it: Be! and it is"* (Yāsīn: 82), supplemented by rational and jurisprudential arguments; the edition is based on two manuscript copies designated (A) and (B), with (A) adopted as the base text while (B) serves for comparison and variant documentation, revealing that (B) contains serious scribal corruptions such as *yanṣāq al-nahy* for *yansāq al-dhihn*, while (A) exhibits its own lacunae including the corruption of *azaliyya* into *adhaliyya* and a full-paragraph duplication in (B) indicating a probable disorder in its foliation, making this edition a valuable scholarly contribution to the field of Ḥanafī theological manuscript studies.

***.Dr. AYAD KHALAF MURSHED**

mur 1978@ gmail.com 1978ayad

معلومات المقال

تاريخ المقال:

القبول: ٢٠٢٦/٧/١٤

الكلمات المفتاحية:

رسالة كساب، صفة التكوين، الماتريدية، الأشاعرة، علم الكلام، تحقيق المخطوطات، الجامع الأزهر.

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحقيقاً علمياً أكاديمياً لرسالة في صفة التكوين للعالم الحنفي يوسف بن محمد بن يوسف كسّاب الغزي ثم المدني (ت١٢٩١هـ)، وهي رسالة كلامية متخصصة تعالج من أدق مسائل علم الكلام الإسلامي وأكثرها خلافاً بين المدرستين الكلاميتين الكبيرتين الماتريدية والأشعرية، إذ تتمحور حول إثبات صفة التكوين صفةً أزلية زائدة على الصفات السبع المشهورة استناداً إلى آيات قرآنية قطعية الدلالة في مقدمتها قوله تعالى: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾، وقد اعتمد التحقيق على نسختين خطيتين رمز إليهما بـ(أ) و(ب)، جرى فيه إثبات نص النسخة (أ) بوصفها النسخة الأم المعتمدة أصلاً للمتن مع توثيق الفوارق الجوهرية بين النسختين في الهوامش والحكم عليها من حيث الأصوب والأدق والأسلم معنىً وتركيباً، وقد كشف التحقيق أن نسخة (ب) تحوي عدداً من التصحيفات الفاحشة كـ"ينصاق النهي" بدل "ينساق الذهن"، وأن نسخة (أ) تعاني في مواضع منها سقطاً نسخياً واضحاً كتصحيف "أزلية" إلى "اذلية"، فضلاً عن كشف ظاهرة تكرار مقطع كامل في نسخة (ب) مما يدل على خلل في ترتيب أوراقها، وتناقش الرسالة الحجج الكلامية المتعلقة بهذه الصفة بأسلوب دقيق يجمع بين الاستدلال النصي والبرهان العقلي والذوق الأصولي مما يجعلها إضافة علمية قيّمة في مجال تحقيق المخطوطات الكلامية الحنفية.

١. المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد: تُعدّ المخطوطاتُ الوعاءَ الأمينَ الذي حفظت فيه الحضارة الإسلامية علومها وتراثها عبر القرون المتعاقبة، إذ تمثل النصوصَ المكتوبةَ بخط اليد قبل عصر الطباعة، وقد اشتملت على ثروة علمية هائلة في الفقه، والكلام، والتفسير، والحديث، وسائر العلوم الشرعية واللغوية والعقلية. ولا يزال قسم كبير من هذا التراث حبيس خزائن المكتبات، لم تمتد إليه يد التحقيق والدراسة، الأمر الذي يجعل من تحقيق المخطوطات وإخراجها إلى النور ضرورةً علميةً ملحّة، لما يترتب على إهمالها من ضياع جانب مهم من الإرث العلمي للأمة.

وقد عرّف العلماء التحقيق بتعريفات متعددة، لعل من أجمعها ما ذكره عبد السلام هارون بأنه: «إخراج الكتاب بالصورة التي وضعها مؤلفه أو أقرب صورة إليها»، وما ذهب إليه الفضلي من أنه: «إثبات ما أثبته المؤلف ونفي ما نُسب إليه زوراً، وبيان المشكل وتوضيح الغامض». وقد استقر منهج التحقيق عند العلماء قديمًا وحديثًا على أسس علمية رصينة، تقوم على جمع النسخ الخطية، ومقابلتها، واختيار أصحّها، وخدمة النص بالضبط والتعليق والتوثيق.

وقد وقع الاختيار في هذا البحث على «رسالة كساب في صفة التكوين» للشيخ يوسف بن محمد كساب الغزي الحنفي، لما تكتسبه من أهمية علمية متميزة، إذ تتناول واحدة من أدق المسائل الخلافية في علم الكلام، وهي مسألة صفة التكوين، التي شكّلت فارقًا جوهريًا بين المذهب الماتريدي والمذهب الأشعري؛ حيث يرى الماتريدية أن التكوين صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى، مغايرة للقدرة والإرادة، بينما يرى الأشاعرة أن التكوين راجع إلى القدرة والإرادة وهو عين المكوَّن. كما أن هذه الرسالة لم تنل حظها من التحقيق العلمي، فضلًا عن كونها تمثل نموذجًا للتأليف العقدي في البيئة الأزهرية في القرن الثالث عشر الهجري.

وقد اعتمد هذا البحث على نسختين خطيتين محفوظتين في الجامع الأزهر الشريف بالقاهرة؛ الأولى في رواق الشوام برقم (٩٢٥٢٤)، والثانية في رواق المغاربة برقم (٩٧٦٠٨)، وقد أُجريت بينهما مقابلة علمية دقيقة سطرًا سطرًا للوصول إلى نص أقرب إلى ما وضعه المؤلف.

أهم أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

١- إخراج نص «رسالة كساب في صفة التكوين» إخراجًا علميًا محققًا وفق أصول التحقيق.

٢- مقابلة النسختين الخطيتين وإثبات الفروق بينهما وتصنيفها .

٣- دراسة منهج المؤلف في عرض المسألة العقدية وتحليل طريقته في الترجيح .

٤- توثيق النصوص والنقول الواردة في المخطوط وعزوها إلى مصادرها الأصلية .

٥- بيان القيمة العلمية للرسالة في سياق علم الكلام الإسلامي .

أما خطة الدراسة: متكونة من ثلاث مباحث كلاتي:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تُقسَّم إلى ثلاثة مباحث رئيسة:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف وسيرته الشخصية والعلمية . أما المبحث الثاني: التعريف بالرسالة التي ألفها الشيخ كساب في مسألة(صفة التكوين) وتضمنت ثلاث مطالب: المطلب الأول: عنوان الرسالة ونسبتها إلى مؤلفها، والمطلب الثاني: موضوع الرسالة ومصادرها وأسلوبها، و المطلب الثالث: قيمة الرسالة العلمية ومكانتها. **أما المبحث الثالث:** القسم المحقّق وتم فيه تحقيق هذه الرسالة التي ألفها الشيخ كساب وهي تتمثل بنسختين خطيتين.

ثم انهيت هذه الدراسة العلمية بوضع قائمة قيدت فيها أهم المصادر والمراجع ؛ التي استفدت منها لدراسة النص والمقابلة فيما يحتويه من مادة علمية .

واخيراً اسأل الله تعالى- ان ينتفع بهذا العمل ممن انعم الله تعالى- عليهم بالهداية ؛ وان يكون جوابا كافياً لكثير من المسائل التي تم دراستها في مسألة صفة التكوين في هذا السفر المبارك. وللأمانة العلمية أن هذه السفر المبارك لم يكن ليخرج بهذا الشكل لولا مساعدة أهل الأختصاص في التوجيه والإرشاد ومساعدة في

إنجاز كتابته في الجهد الفكري والمالي حتى إتمام نشره إن شاء الله فكانت لهم اليد البيضاء لإخراجه بصورته النهائية التي أسأل الله تعالى أن ينفع بهم ويبارك لنا ولهم إنه سميع مجيب

واخر دعوانا ان الحمدلله رب العالمين وصل الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

٢.المبحث الأول: حياة المؤلف الشخصية

١.٢.المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته

هو يوسف بن محمد بن يوسف بن خليل كسّاب الغزي الأزهري المدني الحنفي [١]، واشتُهر بنسبته إلى مدينة غزة [٢]التي وُلد فيها ونشأ،[٣] ونُسب إلى الأزهر الشريف الذي تلقّى فيه علومه، ونُسب إلى المدينة المنورة التي أقام فيها في آخر حياته وتوفّي فيها، ونُسب إلى المذهب الحنفي الذي تفقّه فيه وأفتى على وفقه[٤]

٢.٢.المطلب الثاني: مولده ونشأته

لم يُحدِّد المترجمون له سنةَ مولده،[٥] غير أن المستفاد من ترجمته أنه وُلد في مدينة غزة في أوائل القرن الثالث عشر الهجري[٦]، ورحل إلى الأزهر الشريف في مصر نحو سنة ١٢٣٠هـ، وتتلمذ على علمائه ومشايخه، وقضى فيه نحو ثلاثة وعشرين عامًا يطلب العلم[٧]، ثم عاد إلى غزة فأقام فيها، وكان قد

---

(١) الغزي: نسبة إلى مدينة غزة، وهي مدينة عريقة في جنوب بلاد الشام على ساحل البحر المتوسط، وكانت من أبرز مراكز العلم في العصر العثماني؛ يُنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م، ٢٠١/٤. والحنفي: نسبة إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي (ت١٥٠هـ)، وهو أحد المذاهب الفقهية الأربعة المعتمدة عند أهل السنة والجماعة؛ يُنظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م، ٤٠٥/٥.

(٢) غزة: مدينة تاريخية قديمة، تقع في جنوب فلسطين، وقد احتضنت كثيراً من العلماء والفقهاء؛ يُنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٢٠١/٤ .

(٣) الأزهر الشريف: الجامع الجامعة الأشهر في العالم الإسلامي، أسّسه جوهر الصقلي الفاطمي سنة ٣٥٩هـ/٩٧٠م بالقاهرة، وقد صار منذ قرون مرجعاً علمياً للمسلمين في شتى أنحاء العالم؛ يُنظر: الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م، ١٤١/٢.

(٤) المذهب الحنفي: من أوسع المذاهب الفقهية انتشاراً في العالم الإسلامي، وخاصة في بلاد الشام ومصر والهند وتركيا وآسيا الوسطى؛ يُنظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ، ص١٧

(٥)هذه ظاهرة شائعة في تراجم علماء القرن الثالث عشر الهجري، إذ لم يُعتنَ في كثير من الأحيان بتدوين سنوات الميلاد؛ يُنظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، ٣١٥/١٣

(٦) القرن الثالث عشر الهجري: يوافق تقريباً الفترة الممتدة بين عامَي ١٧٨٥م و١٨٨٢م، وهو عصر شهد نهضة علمية في الأزهر الشريف؛ يُنظر: محمد عبد اللطيف البحراوي، تاريخ الجامع الأزهر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م، ص٩٨

(٧) الأزهر الشريف في هذه الحقبة كان يستقطب طلاب العلم من شتى أنحاء العالم الإسلامي، وقد تميزت مناهجه بالجمع بين علوم الشريعة واللغة والمنطق والكلام؛ يُنظر: البحراوي، تاريخ الجامع الأزهر، ص١١٢

تولّى التدريس والإقراء[١]، وزمن السيد عون بكره الكلّ، ثم رحل إلى المدينة المنورة فأقام فيها وأقرأ، ثم رحل إلى الزبير أداءً في بعض السنين، وكان قد تولّى الإقراء والتعليم، ثم عاد إلى المدينة المنورة فأقام فيها وأقرأ وأكثر من التصنيف والتأليف[٢]، حتى وافاه أجله في سنة ١٢٩١هـ، وقد خُتم له بالإقامة في المدينة المنورة المكرّمة [٣]

٣.٢.المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

أولًا: شيوخه: كان للشيخ يوسف كسّاب شيوخٌ كثيرون، وارتحل في طلب العلم إليهم، ومن أبرزهم:

تلقى الشيخ يوسف بن محمد كسّاب الغزي الحنفي علومه على عدد من علماء عصره في البيئة الأزهرية والشامية، وقد تنوعت مصادر تكوينه العلمي بين علماء المذهب الحنفي وشيوخ الأزهر في القرن الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، ومن أبرز من يُنسب إليهم أنه أخذ عنهم أو استفاد من علمهم:

الشيخ الأول: سليمان بن مصطفى المنصوري الحنفي القاهري (ت ١١٦٩هـ) [٤]، مفتي السادة الحنفية بالجامع الأزهر، والذي عُرف بأنه من خاتمة فقهاء الحنفية في مصر في عصره، وكان له أثر في تكوين المدرسة الفقهية الأزهرية المتأخرة [٥]

الشيخ الثاني: الشيخ حسن العطار (ت١٢٥٠هـ) [٦]، من أبرز علماء الأزهر في القرن الثالث عشر الهجري، وقد أسهم في النهضة العلمية الأزهرية إسهاماً بارزاً [٧]

ثانيًا: تلاميذه: تتعدد الأسماء التي نُسب إليها الأخذ عن الشيخ يوسف بن محمد كسّاب الغزي الحنفي ومن أبرز من ورد ذكرهم:

---

(١) التدريس والإقراء: من أعلى مراتب العلماء في ذلك العصر، ويدل على مكانة علمية رفيعة اعترف بها أهل زمانه؛ يُنظر: الزركلي، الأعلام، ٢٢٧/٨

(٢) المدينة المنورة: مدينة النبي صلى الله عليه وسلم، وهي من أشرف البقاع الإسلامية وأكثرها استقطاباً للعلماء والمتعلمين؛ يُنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٨٢/٥

(٣) يُنظر في تحديد سنة وفاته: كحالة، معجم المؤلفين، ٣١٥/١٣؛ والزركلي، الأعلام، ٢٢٧/٨.

(٤) سليمان بن مصطفى المنصوري الحنفي القاهري (ت١١٦٩هـ): من كبار فقهاء الحنفية في مصر في القرن الثاني عشر الهجري، تولّى الإفتاء وتصدّر للتدريس في الأزهر؛ يُنظر: محمد خليل المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٨٨م، ٨٩/٢.

(٥) مفتي الحنفية بالأزهر: منصب رفيع يُسند إلى أعلم فقهاء المذهب الحنفي في مصر، وكان من أبرز المناصب الدينية في العصر العثماني؛ يُنظر: المرادي، سلك الدرر، ٨٩/٢.

(٦) حسن بن محمد العطار (ت١٢٥٠هـ): شيخ الجامع الأزهر، من أبرز علماء مصر في القرن الثالث عشر الهجري، اشتُهر بسعة اطلاعه ومعرفته بعلوم العصر؛ يُنظر: الزركلي، الأعلام، ٢٠٨/٢

(٧) يُنظر في إسهاماته العلمية: الزركلي، الأعلام، ٢٠٨/٢؛ وكحالة، معجم المؤلفين، ٢٧٢/٣.

الشيخ عبد القادر بن أحمد الطرابلسي (ت بعد ١٣٠٠هـ)، وقد أُشير إلى علاقته العلمية في بعض المصادر التي تناولت تراجم علماء تلك المرحلة، مع الإحالة إلى كتاب فيض الملك الوهاب المتعالي بوصفه أحد مصادر الترجمة المتأخرة[١]. كما يُذكر ضمن من تردد ذكرهم في بيئة العلم الأزهرية المتأخرة:

والشيخ محمد علاء الدين بن محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الحسيني الدمشقي (ت١٣٢٨هـ)، من علماء الشام المرتبطين بالمدرسة الفقهية الحنفية[٢]

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسماء لا تُعد جميعها تلاميذ مباشرين بالمعنى الاصطلاحي الدقيق، وإنما ورد بعضها في سياق **التراجم العامة أو الإشارات العلمية المتأخرة**، مما يجعل علاقتها بالمؤلف متفاوتة بين الأخذ المباشر أو الارتباط البيئي أو الطبقي العام.

٤.٢.المطلب الرابع: مكانته العلمية

تبوّأ الشيخ يوسف كسّاب مكانةً علميةً رفيعةً في عصره، وقد أشاد به العلماء المعاصرون له، وأثنوا عليه ثناءً حسنًا، فقد وصفه صاحب إتحاف أعلاء البشرية بتاريخ الغزة بقوله: "وبلغ الكفاية الشيخ يوسف في مسائل من فضاء دهره، وأنجز نصوع علمه، وسرف في الآخر، مصنّفًا ومُقرِئًا، مع النيل والتوجّه الفضيلة عظمًا، ومن صحابته حتى عمّت فسادهم[٣]، ووصفه الشيخ طه خليل حسن في تحقيقه لرسالة الحاكم المفيد بقوله: "ولي السبعة، تتلمذ بأزهر، وجاور اليمنية الرعية، إمام المالكيين، الكل الكامل، أستاذ أفضل من أكبر، ككلا السنّة، نالت السعة، غدط إطئ الغبل "[٤] وقد تجلّت مكانته العلمية من خلال تصدّره للتدريس في الأزهر الشريف بمصر، ثم في مدينة غزة، ثم في المدينة المنورة[٥]، وكان مرجعًا يُرجع إليه في الفتاوى والنوازل الفقهية[٦]، وقد أثبتت رسائله ومؤلفاته تمكّنه من علم أصول الفقه والفقه الحنفي[٧]، وقدرته على الاستنباط والترجيح والمناقشة مع العلماء [٨]، وقد أشار الدكتور فهد مسلم قبل الرحيلي في تحقيقه لرسالة الواو

(١) ينظر: فيض الملك الوهاب المتعالي، ٢٢/١؛ حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق البيطار، ٣٣٦/١؛ الأعلام، للزركلي، ٢٧٠/٦.

(٢) ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ١٧٨/٢؛ فيض الملك الوهاب المتعالي، ١٨١/١.

(٣) إتحاف أعلاء البشرية بتاريخ الغزة (٤/٢٣٠)

(٤) الحاكم المفيد في أحكام الطائفة، دراسة وتحقيق: د. طه خليل حسن، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد: ٣٧، ص٥٩١.

(٥) التدريس في هذه المراكز العلمية الثلاثة دليلٌ على المكانة العلمية الرفيعة؛ إذ لا يتصدّر التدريس في الأزهر والمدينة المنورة إلا من بلغ درجة عالية من التحصيل والتمكن؛ يُنظر: البحراوي، تاريخ الجامع الأزهر، ص١٣٥.

(٦) الفتوى والنوازل الفقهية: من أعلى مقامات الفقيه في المجتمع الإسلامي، وهي تدل على ثقة العلماء والعامة بعلمه وورعه؛ يُنظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ٥٧/١ .

(٧). علم الكلام: هو العلم الذي يبحث في العقائد الإسلامية بالأدلة العقلية والنقلية؛ يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٨م، ١٦٣/١.

(٨) يُنظر: رسالة في أن الواو لمطلق الجمع، دراسة وتحقيق: د. فهد مسلم قبل الرحيلي، مجلة البحث العلمي الإسلامي، العدد ٦٥، ص٢٣٩.

إلى مكانته العلمية بقوله: "هذا يدل على أن الرسالة كتبها وهو في المدينة المنورة، وقد رُفع إليه سؤال من بعض الموالي الذين ولّوا القضاء الذين أنعم اهلل عليهم بالأجر السني "[١]

٢.٥.المطلب الخامس: مؤلفاته

خلّف الشيخ يوسف كسّاب جملةً من المؤلفات والرسائل العلمية النافعة، وقد أشار إلى غزارة إنتاجه صاحب إتحاف أعلاء البشرية بتاريخ الغزة بقوله: "وبلغ في كتابة السيوطي الشيخ يوسف من مسائله فضاء ذهنه، ونجز عنه كل، وسرف في الآخر حتى جلّت الأولية الرعية، مع النيل، وأوهم المتلقّى، مصنّفًا ومقرئًا، ومن صحابته حتى عمّت فسادهم، وطال طمعه "[٢]، ومن أبرز مؤلفاته ورسائله[٣]:

ومجموعة رسائل الشيخ يوسف بن محمد بن خليل كسّاب الغزي المحفوظة في مكتبة الأزهر الشريف ضمن مجاميع السادة المغاربة برقم (٢٠٦٢/٩٧٦٠٨)، وهي رسالة رابعة في سلسلة رسائله، وفي كل لوحة ٢٣ سطرًا، وفي كل سطر ما بين ٩ كلمات و ١١ كلمة [٤] ، وتشمل هذه المجموعة على إحدى عشرة رسالة:

الرسالة الأولى: في أسماء الله الحسنى. [٥] والرسالة الثانية: في صفة التكوين. وهي البحث الان[٦]، والرسالة الثالثة: في حكم المائعات[٧]، والرسالة الرابعة: في أن الواو لمطلق الجمع [٨]، و الرسالة الخامسة: في الايمان وما يتعلق به[٩]، والرسالة السادسة: في فدية الصلاة ومايتعلق بذالك، والرسالة السابعة: في العلم وفضل العلماء، والرسالة الثامنة: في

---

(١) المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٢) إتحاف أعلاء البشرية بتاريخ الغزة (٤/٢٣٠)

(٣) رواق المغاربة: أحد أروقة الجامع الأزهر المخصصة لطلاب العلم القادمين من بلاد المغرب العربي، وهو من أعرق أروقة الأزهر؛ يُنظر: البحراوي، تاريخ الجامع الأزهر، ص١١٥.

(٤) يُنظر: فهرس رسائل الشيخ يوسف الغزي في وقف بواحدة الرباط بالأزهر برقم (٢٠٦٢/٩٧٦٠٨)

(٥) أسماء الله الحسنى: وردت في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقد عدّها بعض العلماء تسعة وتسعين اسماً؛ يُنظر: الغزالي، المقصد الأسنى، ص١٥.

(٦) صفة التكوين: من أدق مسائل علم الكلام الخلافية بين الماتريدية والأشاعرة، وسيأتي تفصيل القول فيها في المبحث الثالث.

(٧) المائعات: جمع مائع، وهو كل سائل غير الماء كالخل والزيت ونحوهما، وأحكامها تتعلق بمسائل الطهارة والنجاسة في الفقه الحنفي؛ يُنظر: ابن عابدين، رد المحتار، ٣١٦/١.

(٨) الواو لمطلق الجمع: مسألة أصولية تتعلق بدلالة حرف الواو في اللغة العربية وما إذا كانت تفيد الترتيب أم مطلق الجمع، وللعلماء فيها خلاف؛ يُنظر: الغزالي، المستصفى، ٣٩٢/١.رسالة في أن الواو لمطلق الجمع، دراسة وتحقيق: د. فهد مسلم قبل الرحيلي، مجلة البحث العلمي الإسلامي، العدد ٦٥، ٢٠٢٥/٣٠/١م.

(٩) الإيمان وما يتعلق به: من أهم مسائل علم الكلام وأصول الدين، وقد أفرد لها علماء الكلام أبواباً مستقلة في مصنفاتهم؛ يُنظر: النسفي، شرح العمدة، ص٤٥.

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٣].

وله أيضًا: الحاكم المفيد في أحكام الطائفة، وقد حُقِّق ونُشر في مجلة كلية الشريعة والقانون بتحقيق الدكتور طه خليل حسن [١] ورسالة في أحكام الطائفة[٢] ورسالة في أن الواو لمطلق الجمع، وقد نُشرت في مجلة البحث العلمي الإسلامي في العدد الخامس والستين بتحقيق الدكتور فهد مسلم قبل الرحيلي [٣]

٦.٢.المطلب السادس: وفاته

اختُلف في سنة وفاة الشيخ يوسف بن محمد كسّاب؛ فالراجح أنه توفّي سنة ١٢٩١هـ كما ذكر أكثر المترجمين له، وقيل: إنه توفّي في سنة ١٢٩٠هـ، وكانت وفاته في المدينة المنورة، ودُفن فيها [٤]

٣.المبحث الثاني: التتعريف بالكتب واهم المصادر التي اعتمدت

١.٣.المطلب الأول: التعريف بالمخطوط

وردت هذه الرسالة في نسختيها الخطيتين باسم "رسالة في صفة التكوين"، وهو الاسم المثبت في فهرس مكتبة الأزهر الشريف، وقد أشار المؤلف رحمه الله في مطلع رسالته إلى موضوعها فقال: "قد سألني من أخذ بجادة التحقيق وعلا على متن جواد التدقيق وعدل عن طريق الخفاء إلى ما هو واضح"، كما نسب المؤلف رحمه الله الرسالة إلى نفسه في نسخة رواق المغاربة، وكلا الاسمين متّفقان في الدلالة على موضوع الرسالة.

وأما نسبتها إلى الشيخ يوسف بن محمد كسّاب الغزي الحنفي فثابتة من وجهين: الأول: أن نسخة رواق الشوام ونسخة رواق المغاربة كلتيهما نصّتا على اسم المؤلف في فهارس الأزهر الشريف، والثاني: أن أسلوب الرسالة وطريقتها في التناول وما تضمّنته من مصادر وأقوال تتوافق مع سائر رسائله المعروفة [٥]

٢.٣.المطلب الثاني: أهم المصادر التي اعتمدت

أجاد المؤلف رحمه الله في توظيف المصادر العلمية المعتمدة في هذه الرسالة، وقد استند إلى جملة

(١) يُنظر: إتحاف أعلاء البشرية بتاريخ الغزة (٢٣٠-٤/٢٣١)، فهرس رسائل الشيخ يوسف الغزي في وقف بواحدة الرباط بالأزهر برقم (٢٠٦٢/٩٧٦٠٨)

(٢) رسالة في أحكام الطائفة، دراسة وتحقيق: د. هيفاء بنت محمد السيوطي، المجلد ٢٥، عام ٢٠٢٢م، رقم (٢٩١٥)

(٣) الحاكم المفيد في أحكام الطائفة، دراسة وتحقيق: د. طه خليل حسن، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد: ٣٧.

(٤). ينظر الأعلام للزركلي(٢٤٤/٨)، إتحاف الأعزاء في تاريخ غزة (٢٣١/٤)، فيض الملك الوهاب المتعالي (١٩٧٩/١)

(٥) يُنظر: فهرس المخطوطات المحفوظة في مكتبة الأزهر الشريف، رواق الشوام رقم (٩٢٥٢٤)، ورواق المغاربة رقم (٩٧٦٠٨)

من أمهات كتب العقيدة الحنفية الماتريدية وغيرها، ومن أبرز تلك المصادر:

يتبين من خلال الحاشية التحقيقية للنص أن المؤلف اعتمد على منظومة علمية واسعة من المصادر التراثية، تنوعت بين كتب علم الكلام والأصول والتفسير واللغة والمنطق، إضافة إلى كتب التراجم والفهارس والشروح والحواشي، وهو ما يعكس الطبيعة الموسوعية للمتن وانتماءه إلى البيئة الكلامية الماتريدية.

أولًا: المصادر الأصلية في علم الكلام والأصول

اعتمد المؤلف على كتب علم الكلام والأصول بوصفها الإطار النظري الرئيس، ومن أبرزها:

١. **كتاب المواقف في علم الكلام** للإيجي، وهو من أهم كتب الكلام المتأخرة في تحرير المسائل العقدية، وقد اعتمد عليه المؤلف في مباحث الصفات الإلهية.(١)
٢. **شرح المواقف** للجرجاني، وهو الشرح المعتمد في توضيح عبارات الإيجي وتحرير مباحثه الكلامية(٢)
٣. **تبصرة الأدلة** للنسفي، وهو من أهم مصادر المذهب الماتريدي في تقرير العقائد. (٣)
٤. **العقائد النسفية** للنسفي مع شرح التفتازاني، وهو من أشهر المتون الكلامية التعليمية. (٤)
٥. **شرح المقاصد** للتفتازاني، في تحرير مباحث الإلهيات والصفات. (٥)
٦. **الإحكام في أصول الأحكام** للآمدي، في مباحث الدلالة والتأويل. (٦)
٧. **أصول السرخسي** للسرخسي، في مباحث الاستعمال والدلالة الأصولية. (٧)

ثانيًا: كتب التفسير وعلوم القرآن

١. **البحر المحيط** لأبي حيان الأندلسي، في توجيه القراءات والدلالة اللغوية. (١)

---

(١) الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦هـ)، *المواقف في علم الكلام*، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.

(٢) الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، *شرح المواقف*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.

(٣) النسفي، أبو المعين ميمون بن محمد (ت ٥٠٨هـ)، *تبصرة الأدلة في أصول الدين*، تحقيق: كلود سلامة، معهد الدراسات الإسلامية، باريس، ١٩٩٠م.

(٤) النسفي، عمر بن محمد (ت ٥٣٧هـ)، *العقائد النسفية*، مع شرح سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

(٥) التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت ٧٩٢هـ)، *شرح المقاصد*، دار المعارف النعمانية، الهند، ١٩٨١م.

(٦) الآمدي، سيف الدين علي بن أبي علي (ت ٦٣١هـ)، *الإحكام في أصول الأحكام*، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

(٧) السرخسي، محمد بن أحمد (ت ٤٨٣هـ)، *أصول السرخسي*، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ نشر محقق متداول.

٢. **إرشاد العقل السليم** لأبي السعود، في التفسير العقدي للآيات. [٢]

٣. **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي، في الأحكام والمعاني اللغوية. [٣]

٤. **مدارك التنزيل** للنسفي، في التفسير الماتريدي. [٤]

ثالثًا: كتب اللغة والمعاجم

١. **لسان العرب** لابن منظور، في ضبط الألفاظ والمعاني. [٥]

٢. **الصحاح** للجوهري، في تحقيق الألفاظ العربية. [٦]

٣. **المصباح المنير** للفيومي، في المعاني الدقيقة للألفاظ. [٧]

رابعًا: كتب المنطق والفلسفة

١. **الشفاء** لابن سينا، في مباحث الوجود والقدم والحدوث. [٨]

٢. **النجاة** لابن سينا، في مباحث الفلسفة الأولى. [٩]

٣. **كتاب الحروف** للفارابي، في تحليل المفاهيم[١٠]

٤. **تهافت التهافت** لابن رشد، في الردود الفلسفية[١١]

خامسًا: كتب التراجم والفهارس

١. **الأعلام** للزركلي، في تراجم العلماء والمصنفين[١٢]

٢. **كشف الظنون** لحاجي خليفة، في توثيق الكتب والمصنفات[١٣]

---

(١) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، *البحر المحيط*، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م.

(٢) أبو السعود العمادي، محمد بن محمد (ت ٩٨٢هـ)، *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٤م .

(٣) القرطبي، محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ)، *الجامع لأحكام القرآن*، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م.

(٤) النسفي، عمر بن محمد (ت ٥٣٧هـ)، *مدارك التنزيل وحقائق التأويل*، دار الكلم الطيب، بيروت، ١٩٩٨م .

(٥) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ .

(٦) الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

(٧) الفيومي، أحمد بن محمد (ت ٧٧٠هـ)، *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

(٨) ابن سينا، الحسين بن عبد الله (ت ٤٢٨هـ)، *الشفاء*، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م.

(٩) ابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، *النجاة*، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٥م.

(١٠) الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد (ت ٣٣٩هـ)، *كتاب الحروف*، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٠م .

(١١) ابن رشد، محمد بن أحمد (ت ٥٩٥هـ)، *تهافت التهافت*، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.

(١٢) الزركلي، خير الدين (ت ١٣٩٦هـ)، *الأعلام*، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢م.

(١٣) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٦٧هـ)، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.

سادسًا: الشروح والحواشي

١. **حاشية الصبان على شرح الأشموني**[١]
٢. **حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية**[٢]
٣. **شرح العقائد النسفية** للتفتازاني[٣]

٣.٣.المطلب الثالث: منهجه في الكتابة:

سلك المؤلف رحمه الله في هذه الرسالة منهجًا علميًا رصينًا يتّسق مع منهج علماء الكلام الحنفية الماتريدية في تناول المسائل العقدية، ويمكن إجمال منهجه في النقاط الآتية:

اعتمد يوسف بن محمد الغزي الحنفي رحمه الله في تصنيف هذه الرسالة على منهجٍ علميٍّ تقريريٍّ جدليٍّ، يجمع بين تحرير المذهب، ونقل الأقوال، ومناقشة الاعتراضات، ويمكن إجمال معالم منهجه فيما يلي:

١- يورد أقوال العلماء في المسائل كما هي دون تصرف في مضمونها، مع المحافظة على ألفاظهم، ويظهر ذلك خصوصًا في نقله عن أئمة المذهب كالقاضي أبي بكر، والإمام الإيجي، والجويني في البرهان، والنسفي، وابن الهمام، وابن نجيم وغيرهم، مما يدل على عنايته بالتحرير الدقيق للنقول.

٢- يميل في تقرير المسائل إلى الاعتماد على كتب الأصول والكلام المعتمدة عند المتكلمين، ويكثر من الاستشهاد بأقوال أئمة الأشاعرة والماتريدية، مع إبراز وجهة نظرهم في القضايا الخلافية.

٣- يذكر أقوال الفرق المخالفة، ولا سيما المعتزلة وبعض الاتجاهات الكلامية الأخرى، ويعرض أدلتهم، ثم يتعقبها بالنقض أو الجواب، مستندًا في ذلك إلى قواعد أهل السنة وأقوال المحققين.

٤- لا يكتفي بالسرد، بل يدخل في مناقشة الاعتراضات والردود، ويستعمل أسلوب التفريع والتحليل في تفكيك الإشكالات الكلامية، خصوصًا في مسائل الصفات والعقائد.

٥- يستعين بالمقدمات المنطقية في تحرير محل النزاع وتقوية الاستدلال، ويستعمل التقسيمات العقلية (كالسلب والإثبات، والكلّي والجزئي) في ضبط المسائل وتوجيه الاعتراضات.

٦- يتعرض لمسائل أصولية ذات صلة بالعقائد، مثل مسألة السهو، وألفاظ التكفير، ومسألة التكليف والنبوة، وذلك عند الحاجة لتكميل البناء النظري للمسألة.

٧- إذا تعددت الأقوال أو اختلفت المذاهب، يميل إلى الترجيح بما يراه أقرب إلى القواعد الأصولية أو

---

(١) الصبان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.

(٢) التفتازاني، سعد الدين (ت ٧٩٢هـ)، *شرح العقائد النسفية*، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

(٣) السعدُ التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله (ت ٧٩٢هـ)، **شرح العقائد النسفية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

النصوص الشرعية أو منهج أهل السنة في الاستدلال.

وبذلك يتضح أن منهج المؤلف يقوم على الجمع بين النقل والتحليل، وبين التقرير والمناقشة، مع عناية واضحة بضبط المسائل الكلامية والأصولية في إطار منهج أهل السنة والجماعة.

٤.٣.المطلب الرابع: المنهج الذي اتبعته في النص المحقق

حينما شرعت في تحقيق رسالة «رسالة كسّاب في صفة التكوين» للشيخ يوسف بن محمد كسّاب الغزي الحنفي (ت ١٢٩١هـ)، وبعد حصولي على نسختين خطيتين من المخطوط محفوظتين في مكتبة الجامع الأزهر الشريف، وهما: نسخة رواق الشوام (أ) ونسخة رواق المغاربة (ب)، اعتمدت نسخة (أ) أصلًا في التحقيق، وقمت بإثبات نصها كاملًا دون أي تغيير أو تدخل في المتن، مع الحفاظ على رسمها وعبارتها كما وردت في الأصل المخطوط. وجعلت نسخة (ب) نسخة مقابِلة، اقتصرت وظيفتها على بيان الفروق بين النسختين فقط، حيث تم تسجيل جميع الاختلافات في الحاشية دون إدخالها في متن النص، سواء كانت هذه الفروق سقطًا أو زيادة أو اختلافًا في الألفاظ أو تصحيفًا.

أولًا: قمت بنسخ النص كاملًا اعتمادًا على النسخة (أ) دون أي تعديل في المتن.

ثانيًا: أثبت الفروق بين النسختين (أ) و(ب) في الحواشي فقط، مع بيان نوع الفارق عند الحاجة.

ثالثًا: لم أعتمد النسخة (ب) في بناء النص، وإنما اقتصرت على استخدامها في التوثيق والمقابلة.

رابعًا:راعيت ضبط النص وفق قواعد الإملاء الحديثة، مع الإبقاء على النص الأصلي كما هو في النسخة (أ).

خامسًا: خرّجت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الواردة في الرسالة، مع توثيق مصادرها الأصلية.

سادسًا: شرحت المصطلحات الكلامية الواردة في الرسالة، ولا سيما ما يتعلق بمسألة صفة التكوين عند الماتريدية والخلاف فيها.

سابعًا: أشرت إلى أرقام أوراق النسخة (أ) بين قوسين لتوثيق مواضع النص في المخطوط الأصلي.

وبذلك ظلّ النص المعتمد هو نسخة (أ) وحدها، بينما اقتصرت النسخة (ب) على وظيفة المقابلة وإثبات الفروق في الحواشي دون أي تدخل في المتن.

٥.٣.المطلب الخامس: وصف نسخ المخطوطة

أولاً: وصف المخطوطة: اعتمدت في التحقيق على نسختين خطيتين من هذه الرسالة، كلتاهما محفوظتان في مكتبة الأزهر الشريف، وقد رمزت لإحداهما وهي الأم بالرمز [أ] وللثانية بالرمز [ب.]

النسخة (أ): مكتبة الأزهر الشريف – رواق الشوام.

محفوظة برقم (٩٢٥٢٤ الشوام، ضمن مجاميع رقم ١٨٤٤)، رسالة رقم ١، وهي موقوفة على رواق الشوام بالجامع الأزهر، وتقع في تسع عشرة ورقة، وفي كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا، وقياسها ٢٣،٧ × ١٦،٧ سم، وخطها نسخ، وهي النسخة الأم لقِدَمها ودقة ضبطها [١]

نوع خط الكتابة: النسخ.

قياس الصفحة: ٢٣،٧ × ١٦،٧ سم.

عدد الأسطر في الصفحة: ٢٣.

أما اسباب اعتمادها اصلا: اعتمدتُ النسخة (أ) أصلًا في التحقيق لعدة أسباب منهجية وعلمية مترابطة، تتمثل في قِدمها النسبي مقارنة ببقية النسخ، وما يترتب على ذلك من قربها الزمني من أصل التأليف، مما يقلل احتمالات التغيير أو التهذيب المتأخر. كما تمتاز هذه النسخة بدقة ضبطها وجودة نقلها للنص، الأمر الذي يظهر في انتظام عباراتها وقلة الاضطراب أو التصحيف فيها. وإلى جانب ذلك، فإنها محفوظة في جهة علمية موثوقة هي مكتبة الأزهر الشريف ضمن رواق الشوام، برقم حفظ واضح ومحدد، مما يعزز قيمتها التوثيقية ويمنحها صفة الاعتماد الأكاديمي. كما أن اكتمال بياناتها الشكلية (عدد الأوراق، عدد الأسطر، القياس، ونوع الخط) يدل على سلامة مادتها المخطوطة وسهولة الرجوع إليها في المقابلة النصية، ولذلك رُجِّحت لتكون النسخة الأم المعتمدة في بناء النص المحقق.

النسخة (ب): مكتبة الأزهر الشريف – رواق المغاربة.

محفوظة برقم (٩٧٦٠٨ المغاربة، ضمن مجاميع رقم ٢٠٦٢)، رسالة رقم ١، وهي موقوفة على رواق المغاربة بالجامع الأزهر، وتقع في عشرين ورقة، وفي كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا، وقياسها ٢٤ × ١٧ سم، وخطها نسخ [٢]

نوع خط الكتابة: النسخ.

قياس الصفحة: ٢٤ × ١٧ سم.

عدد الأسطر في الصفحة: ٢٣.

وبذلك جرى إخراج النص في أقرب صورة لما أراده المؤلف، سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد.

الترجيح: والراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الحنفية الماتريدية من إثبات صفة التكوين صفةً قديمةً قائمةً بذاته تعالى زائدةً على الإرادة والقدرة؛ لأن أسماء الله الحسنى الدالة على أفعاله تقتضي قيام معانٍ بذاته تعالى، وهذا ما دلّت عليه النصوص القرآنية الكريمة، والردّ على شبهة الأشاعرة من القول بلزوم قِدَم المكوَّنات قد أجاب

(١) يُنظر: فهرس المخطوطات المحفوظة في مكتبة الأزهر الشريف، رواق الشوام رقم (٩٢٥٢٤ الشوام، ضمن مجاميع رقم ١٨٤٤).

(٢) يُنظر: فهرس المخطوطات المحفوظة في مكتبة الأزهر الشريف، رواق المغاربة رقم (٩٧٦٠٨ المغاربة، ضمن مجاميع رقم ٢٠٦٢).

عنه أئمة الماتريدية بالتفريق بين الصفة وتعلّقها، فالصفة قديمة والتعلق حادث، والله أعلم [١]

٦.٣.المطلب السادس: نماذج من نسخ المخطوطة

لوح (١) الصفحة الأولى من النسخة (أ)

لوح (٢) الصفحة الأولى من النسخة (ب)

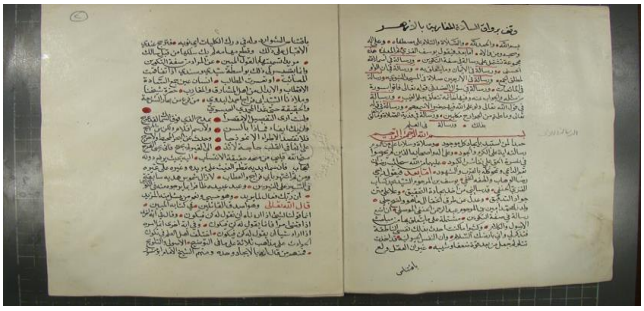

لوح (٣) الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

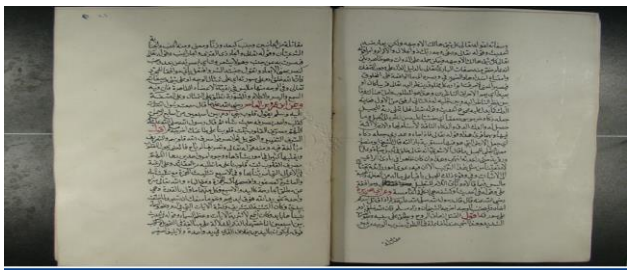

لوح (٤) الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

٤.المبحث الثالث: النص المحقّق

بسم الله[٢]. والحمد لله[٣]. والصلاة والسلام على مصطفاه[٤]. وعلى اله وصحبه ومن ولاه[٥]. اما بعد

---

(١) يُنظر: تبصرة الأدلة، أبو المعين النسفي، ٣١٢/١، بحر الكلام، أبو المعين النسفي، ص٧٦

(٢) البسملة: سنّة في أوائل الكتب والرسائل، اقتداءً بالقرآن الكريم الذي افتُتح بها، وبكتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل. يُنظر: صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٨/١، رقم (٧).

(٣) الحمدلة: سنّة في أوائل الكتب والخطب والرسائل، لقوله صلى الله عليه وسلم: "كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع". يُنظر: سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ٦١٠/١، رقم (١٨٩٤).

(٤) المصطفى: لقب النبي محمد صلى الله عليه وسلم، معناه المختار المصطفى من خلق الله تعالى. يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، ٣٧/٣

(٥) قوله "ومن والاه": أي ومن اتّبعه وسار على نهجه من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين. يُنظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد القاري (ت١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٥٤/١

فيقول يوسف الغزي ثم المدني[١]. هذه مجموعه تشمل على رساله في صفة التكوين[٢]. ورساله في اسماء الله الحسنى. ورساله في الايمان وما يتعلق به. ورساله في ان الواو المطلق الجمع[٣]. ورساله في الاربعين صلاه في المسجد النبوي. ورساله المائعات[٤]. ورساله في سؤال العضد في قوله تعالى فاتوا بسوره من مثله والجواب عنه وفيها خاتم تتعلق بعلم الغيب. ورساله في قول الله تعالى ولو علم الله فيهم خير لاسمعهم. .ورساله في قوله تعالى وما علمهم من الجوارح مكلبين[٥].ورساله في فديه الصلاه .وهم يتعلق بذلك. ورساله في العلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن استبد بإيجاد كل موجود[٦]. وصلاه وسلاما على من عموم رسالته اية على الكرم والجود . وعلى اله واصحابه الذين لم يحرصوا في نصرة الحق على نفائس الكبود. عليهما من الله سحائب رضوان نعم الداعي وتمحو كله القرب والشهود

---

(١) هو يوسف بن محمد بن يوسف بن خليل كسّاب الغزي الأزهري المدني الحنفي (ت١٢٩١هـ)، وُلد في غزة ثم رحل إلى الأزهر فأقام فيه نحو ثلاثة وعشرين عاماً، ثم استقرّ في المدينة المنورة حتى وفاته، وإليها نسبته بـ"المدني". يُنظر ترجمته في المبحث الأول من هذا البحث. وانظر: إتحاف أعلاء البشرية بتاريخ الغزة، عارف العارف، تحقيق: عبد الزاكي أبو هيس، مطابع الزهراء، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٢٨/٤

(٢) صفة التكوين: صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى زائدة على الإرادة والقدرة، بها يُوجِد الله تعالى الأشياء، وهي من خصائص مذهب الماتريدية دون الأشاعرة. يُنظر: تبصرة الأدلة في أصول الدين، أبو المعين النسفي (ت٥٠٨هـ)، تحقيق: حسين آتاي، رئاسة الشؤون الدينية، أنقرة، ١٩٩٣م، ٣٠٨/١. وانظر: شرح العقائد النسفية، مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٣هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد، دار إحياء التراث العربي – دمشق، ص ٧٨

(٣) الواو لمطلق الجمع: مسألة أصولية تتعلق بدلالة حرف الواو، وهل تقتضي الترتيب أم مطلق الجمع دون ترتيب؟ وقد ذهب جمهور الأصوليين إلى أنها لمطلق الجمع لا للترتيب. يُنظر: أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٥٧/١. وانظر: رسالة في أن الواو لمطلق الجمع، للمؤلف، دراسة وتحقيق: د. فهد مسلم قبل الرحيلي، مجلة البحث العلمي الإسلامي، العدد ٦٥، ١٤٤٦هـ، ص٢٣٩.

(٤) المائعات: لم يثبت اختلاف جوهري بين النسختين، والمائعات تعريف لغة (المادة: ميع / مائع) الان عرف اصطلاحا بهذه الطريقة »ماع الماءُ والدمُ والسَّرابُ ونحوُه يميعُ ميعًا: جرى على وجه الأرض جريانًا منبسطًا... والمائع: الذائب السائل، ضد الجامد». ابن منظور، لسان العرب، مادة (ميع)، دار صادر، بيروت، جـ ٨، ص ٤٣٦–٤٣٨

في الاصطلاح الفقهي هو السائل، أو الذائب الذي هو مظنة انتشار النجاسة فيه، ولا يقبل التطهير . ومن شواهده قول الحطّاب : "الطعام المائع يتنجس بالنجاسة القليلة إذا وقعت فيه ." وقول الكاساني : "وأما ما سوى الماء من المائعات الطاهرة، فلا خلاف في أنه لا تحصل بها الطهارة الحكمية، وهي زوال الحدث. "انظر : بدائع الصنائع للكاساني، ٨٣/١، مواهب الجليل للحطاب، ١٠٨/١، المغني لابن قدامة، ٤١/١.

(٥) قوله تعالى: ﴿وما علم من الجوارح مكلبين﴾: لم يثبت اختلاف مؤثر بين النسختين، وإنما هو اختلاف ضبط كتابي لا يغيّر المعنى، وهي آية من سورة المائدة (٤)، يُنظر: المصحف الشريف.

(٦) استبد بإيجاد كل موجود: أي انفرد الله تعالى بالخلق والإيجاد دون شريك، وهو تقرير لتوحيد الأفعال عند أهل السنة، يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (بدد)، ج٢٠، ص٣١٠.

اما بعد فيقول راجي رضا به الوهاب ولطفه الخفي يوسف بن المرحوم السيد محمد كساب الغزل الحنفي[١]. قد سالني من اخذ بجادة التحقيق وعلا على متن الجواد التدقيق. وعدل عن طريق الخفاء الى ما هو واضح جلي. ولدنا محمد امين بن المرحوم عبد الرحمن الحنفي الموصلي ان اضع رساله في صفه التكوين. مشتملة على ما يتعلق به من مباحث الاصول والكلام. وكثيرا ما كنت احدث بذلك نفسي الناطقه فتذكر لي واني بارضك السلام. وان النفس الحيوانية. قد اخذت تتاوئم جعل من بعد قوة ضعفه وشبيهه. غير ان العقل[١/و/أ] ولع باقتناص الشوارد وله في درك الكليات اي نوبه [٢].فترجح عندي الاقبال على ذلك. وقطع مهامه لم يك سلكها من قبل سالك. مريده تسميتها بالقول المبين. عن المراد من صفه التكوين[٣].وانما تيسر لي ذلك بواسطه سيدي وسندي اذا نقل المصائب. او تعسرت المطالب. انسان عين جمع الساده الا والابدال من اهل المشارق والمغارب. حضرت شيخنا وملاذنا السيد ابي فراج احمد البدوي[٤]. من كرع من بحار الشريعه الحقيقي والحقيقة حتى غدا المحمدي العيسوي. ولست ارى التفعيل الا مقصره. بمدح الذي فوق السماك لقد عرج وان بك ايفاء فماذا بالسن. ولا رسم اقلام ولكن من المهج فلا تقصد الا طراء الا نموذجا. وحدث عن البحر المحيط والاحراج على انها في القلب حاجة لائذ. الى الغير لم يجح فاني يجى الفرج منح الله قلبي من منحه حقيقة الانتساب. اليه بحيث يرفع دون الحجاب. فان سماء يديه تمطر الغيب على مؤيده وغيره وعلى غيره ومن ثم اشتهر بابي فراج والعطاب. لازال شموس هديه سابقه في التيسير على النبوين. وعبد عبيدو ظافرا بما يرجوه منه في الكونين. ان ربك فعال لما يريد. وهو حسبي ونعم من يسئل منه المزيد. قال الله تعالى وهو اصدق القائلين .في كتاب المبين. انما قولنا لشيء اذ اردناه ان نقول له كن فيكون. وقال في اية اخرى اذا قضى امر فانما يقول له كن فيكون. وفي اية اخرى

(١) يوسف بن محمد كساب الغزي: هو المؤلف نفسه، حنفي المذهب، من علماء الكلام، له تصانيف في العقيدة والأصول، يُنظر: العارف، إتحاف أعيان البشر، ج٤، ص٢٢٨.

(٢) المقصود بالنوبة هنا الفرصة أو الدور في التحصيل العلمي، وهو استعمال اصطلاحي عند المتأخرين في التعبير عن تهيؤ الذهن لالتقاط المعاني الدقيقة، يُنظر: الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، ص٢٢١.

(٣) صفة التكوين: في (أ) جاءت «صفة التكوين» وفي (ب) لم يطرأ تغيير جوهري، وهو ضبط اصطلاحي كلامي عند الماتريدية يراد به صفة أزلية بها إيجاد الموجودات بعد عدمها، ويقابلها عند الأشاعرة جعل التكوين عين القدرة أو الإرادة، وهو موضع خلاف كلامي مشهور، يُنظر: أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة، ج١، ص٣٠٨، رئاسة الشؤون الدينية، أنقرة، ١٩٩٣م.

(٤) اشتهر بأبي فراج والعطاب: في (أ) و(ب) اتفاق في اللفظ مع احتمال تصحيف «العطاب» إذ يحتمل أنها «العتاب» أو لقب غير مضبوط، ولم يثبت في كتب التراجم بوضوح، فيبقى من قبيل الاسم المنقول غير المحقق، فيُعامل على أنه «نقل نسخي غير مضبوط» دون توثيق قطعي.

انما امره اذ اراد شيئا ان يقول له كن فيكون[١]. اختلف اهل العلم في تكوين الحوادث على مذاهب ثلاثه على ما في التوضيح الاصولي والتلويح فمنهم من قال انه بالإيجاد وحده ومنهم الشيخ الامام ابو منصور[٢].[١/ظ/أ] الماتريدي على ما في التوضيح [٣] واقره في التلويج [٤]ومنهم من قال انه بالايجاد منظمه [٥] اليه كلمة كن وعليه جمهور الشارحين[٦] ومنهم من قال انه بكلمة كن فقط وعليه بعض الشارحين[٧] وهذان المذهبان مصرح بهما في التلويج[٨] ونحن نتلو عليك عبادته[٩] في مقام تحقيق ان الوجود مراد بامر كن [١٠]ليترتب على ذلك غرض اصولي [١]

---

(١) الآيات الثلاث: ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون﴾ / ﴿إذا قضى أمرًا فإنما يقول له كن فيكون﴾ / ﴿إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون﴾: لم يظهر اختلاف بين النسختين سوى اختلافات إملائية طفيفة في الرسم، وهي آيات قرآنية من سور البقرة (١١٧) والنحل (٤٠) ويس (٨٢)، يُنظر: المصحف الشريف.

(٢) أبو منصور: المراد به أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، إمام المتكلمين عند الحنفية، وصاحب النظرية الماتريدية في أصول الدين، ومن أبرز آرائه في مسألة التكوين أنه صفة زائدة على القدرة والإرادة، يُنظر: الماتريدي، كتاب التوحيد، ص٥٨، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

(٣) **التوضيح** :هو كتاب "التوضيح في حلّ غوامض التنقيح" لصدر الشريعة الثاني عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (ت٧٤٧هـ)، وهو شرح على مختصره "التنقيح" في أصول الفقه الحنفي. يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج١، ص٤٩١.

(٤) **التلويج** :كذا في النسختين، والصواب: "التلويح"، وهو كتاب "التلويح إلى كشف حقائق التنقيح" للتفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر (ت٧٩٢هـ)، شرح على التوضيح. والخطأ متكرر في النسختين على حدٍّ سواء. يُنظر: التفتازاني، التلويح إلى كشف حقائق التنقيح، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ، ج١، ص٣.

(٥) منظمه —في (ب): "منظما :"الصيغة في (أ) "منظمه" أي منضمةً، وفي (ب) "منظما"، والمعنى واحد، غير أن الضبط في (ب) أقرب إلى الصحة النحوية إذ الحال يعود على "الإيجاد"، ولعلّ الصواب: "منضمّةً" وكلتاهما تصحيف. يُنظر في المسألة: البزدوي، أصول البزدوي (كنز الوصول)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ص٢١٠.

(٦) جمهور الشارحين —في (ب): "جمهور السارحين :"الصواب ما في (أ) "الشارحين" أي شارحو كتب الأصول، وما في (ب) تصحيف واضح. والمراد شارحو كتاب التوضيح والتنقيح وغيرهما. يُنظر: التفتازاني، التلويح، ج١، ص٣٢.

(٧) بعض الشارحين —في (ب): "بعض السارحين :"تصحيف متكرر في (ب)، والصواب: "الشارحين" كما في (أ). والمراد من ذهب منهم إلى أن التكوين بكلمة "كن" وحدها. يُنظر: البخاري، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ج١، ص٢١٥.

(٨) مصرح بهما في التلويج :أي جاء ذكر كلا المذهبين صريحاً في كتاب التلويح. يُنظر: التفتازاني، التلويح، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ، ج١، ص٣٢–٣٣.

(٩) عبادته —في (ب): "عبارته :"في (أ) "عبادته" وهو تصحيف، والصواب "عبارته" كما في (ب)، أي عبارة التلويح. وقد استمر هذا التصحيف في نسخة (أ) في مواضع عدة حيث وردت "العبادة" بدل "العبارة". يُنظر: التفتازاني، التلويح، ج١، ص٣١.

(١٠) أمر كن :المراد الأمر الإلهي الوارد في قوله تعالى ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، وقد اختلف المتكلمون هل المقصود به الوجود مباشرة أم الإيجاد. يُنظر: النسفي، تبصرة الأدلة، تحقيق: حسين آتاي، رئاسة الشؤون الدينية، أنقرة، ١٩٩٣م، ج١، ص٣٠٨.

ستقف عليه ان شاء الله تعالى فنقول قال المحقق التفتاه ذاني [٢] وهذه العبارة اي التي في التوضيح انما او ردها[٣] فخر الاسلام اي البرذوي [٤] وغيره في التقدير الباني[٥] اعني كون الكلام على حقيقته فقالوا لو لم يكن الوجود مقصودا بهذا الامر لما استقام ان يكون قرينة للايجاد [٦] وبمنزلته في تكوين الاشياء به على ما هو داي الاشعري[٧] لانه انما يكون نظيره وبمنزله اذا ترتب عليه الوجود والتكوين كما اذا ترتب على التكوين والايجاد وجه [٨] جمهور الشارحين على ان معناه لما صح ان يكون الامر ضميمة للايجاد و مقرونا به في وجود الاشياء وتكونها على ما جرت به السنة الالهية من ضم امركن الى صفه التكوين عند اداره تكون المكونات [٩] اظهار العظمة واعلام للملئكة[١٠] وان كان التكوين كافيا غير مفتقر الى شيء اخر ذلك لانه لا معنى لضم الشيء الى الغير في تحقيق موجبه [١١] الا اذا كان له اثر في ذلك وقصد به

---

(١) غرض أصولي :مسألة متعلقة بعلم الأصول يُبنى عليها حكم أو استدلال في دلالة صيغة الأمر. يُنظر: الغزالي، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ، ص٢٨٠.

(٢) التفتاه ذاني —في (ب): "التفتاذاني :"كلتاهما تصحيف، والصواب: "التفتازاني" بالزاي، وهو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، من أبرز علماء الكلام والأصول والبلاغة، له التلويح والمطوّل والشرح المقاصد وغيرها. يُنظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ، ج٨، ص٥٦٠.

(٣) او ردها —في (ب): "أوردها :"في (أ) وردت مفرّقة "او ردها" وهو عيب في النسخ، والصواب "أوردها" كما في (ب). والمعنى: أنه ذكر هذه العبارة وساقها في كتابه.

(٤) فخر الإسلام :لقب أبي بكر محمد بن أحمد البزدوي (ت٤٨٢هـ)، إمام الحنفية في الأصول، صاحب "كنز الوصول إلى معرفة الأصول". يُنظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٠م، ج٤، ص٢١٢.

(٥) البرذوي —في (ب): "البرذوي" أيضاً :كلتاهما تصحيف، والصواب: "البَزْدَوي"، نسبةً إلى بزدة من نواحي كش بما وراء النهر. يُنظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٤، ص٢١٢. وانظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص١٥٠٣.

(٦) التقدير الباني —في (ب): "التقدير الثاني :"في (أ) "الباني" وهو تصحيف، والصواب "الثاني" كما في (ب)، أي الاحتمال الثاني وهو حمل الكلام على حقيقته لا المجاز. يُنظر: التفتازاني، التلويح، ج١، ص٣٢.

(٧) قرينة للإيجاد :أي مقرونةً بالإيجاد ومعادلةً له، بحيث تؤدي كلمة "كن" دور الإيجاد في مذهب الأشعري. يُنظر: التفتازاني، شرح المقاصد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ، ج٤، ص٢٣٠.

(٨) داي الأشعري —في (ب): "داي الاشعري" أيضاً :كلتاهما تصحيف، والصواب: "رأي الأشعري"، أي مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ) في أن التكوين يكون بالإيجاد لا بالأمر اللفظي. يُنظر: الأشعري، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تحقيق: حمودة غرابة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م، ص٧٢.

(٩) وجه —في (ب): "وجمهور :"في (أ) "وجه" وهو تصحيف أو خرم في النسخ، والصواب "وجمهور" كما في (ب)، إذ السياق: "وجمهور الشارحين على أن معناه". يُنظر: التفتازاني، التلويح، ج١، ص٣٢.

(١٠) المكوّنات :أي المخلوقات التي يُراد إيجادها وإبرازها إلى عالم الوجود. يُنظر: الماتريدي، كتاب التوحيد، تحقيق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص٥٨.

(١١) واعلام للملئكة —في (ب): "واعلاما للملائكة :"في (أ) "واعلام للملئكة" وفي (ب) "واعلاما للملائكة"، وهو اختلاف في

ماقصد بذلك الغير وفي الكلام شاد[١] الى دفع ما يتوهم من ان الوجود لو كان بالامر والايجاد جميعا لزم افتقاد[٢] صفة التكوين الى شيء اخر وهو اماره النقصان[٣] ولتوهم ورود الاشكال [٤]ذهب بعضهم الى ان ضمير يكون للوجود دون الامر وان المراد بالايجاد هو الامر نفسه والمعنى لما صح ان يكون الوجود قرينة للقمر[٥] اي اثرا له مقرونا به مرتبا عليه انتهى كلام التلويج اقول قوله ولو هم ورود الاشكال الخ من اين هذا الحصر ثم المتبادر من تلك العبارة. [٢/و/أ] ان المراد لما صح ان يكون هذا الامر نظير الايجاد ومنزلته في تكوين الاشياء بمعنى ان يكونها عندنا بهذا الامر كما ان تكونها عند الاشعري بالايجاد فلماذا اتفق الفريقان على ان القرينة بمعنى الضميمة ومن اين يفهم ما ذهب اليه الجمهور ولا يظهر عذر للبعض وهو صاحب الكشف[٦] فيما تكلفه الا ان خلاصة مقالته من كون التكوين بامركن فقط ظاهرة من هذه العبادة كما علمت وقد يظهر الفريق[٧] للجمهور بان ما قالوه من باب التاويل للعبادة المذكورة وصرفها عن ظاهرها الى ما فهموه من امر اخر غير العبادة المذكورة كفهمهم رجوع قوله تعالى انما امره اذ اراد شيئا ان يقول له كن فيكون[٨] الى قوله انما قولنا لشيء اذا اردناه ان

الضبط والإعراب، والأسلم من حيث السياق ما في (ب) بالتنوين. يُنظر: التفتازاني، التلويح، ج١، ص٣٢.

(١) موجِبه :أي مقتضاه وما يقتضيه الشيء، والمعنى لا فائدة من ضمّ شيء إلى آخر في تحقيق أثره إلا إذا كان للمضموم أثر في ذلك. يُنظر: الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، ص٣١٤.

(٢) شاد —في (ب): "اشاره :"في (أ) "شاد" وهو تصحيف واضح أو اختصار خاطئ من الناسخ، والصواب "إشارة" كما في (ب). والمعنى: أن في الكلام إشارة إلى دفع ما يُتوهَّم. يُنظر: التفتازاني، التلويح، ج١، ص٣٢.

(٣) افتقاد —في (ب): "افتقار :"في (أ) "افتقاد" أي الفقدان، وفي (ب) "افتقار" أي الحاجة، والأصح لغةً وسياقاً ما في (ب)، لأن المقصود احتياج صفة التكوين لا فقدانها. يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة (فقر)، ج٥، ص٦٩.

(٤) أمارة النقصان —في (ب): "مادة النقصان :"في (أ) "أمارة" أي علامة وإشارة، وفي (ب) "مادة" أي سبب ومنشأ، والمعنيان متقاربان، غير أن "أمارة" أدق في السياق لأن الكلام في إثبات الدلالة على النقص لا في سببه. يُنظر: الجرجاني، التعريفات، ص٢٨.

(٥) ولتوهُّم ورود الإشكال :أي لأجل توهُّم أن هذا الاعتراض وارد ومقبول، لجأ بعضهم إلى هذا التأويل. والإشكال هو أن الوجود لو كان بالأمر والإيجاد معاً للزم نقص صفة التكوين. يُنظر: البخاري، كشف الأسرار، ج١، ص٢١٥.

(٦) قرينة للقمر —في (ب): "قرينة للامر :"في (أ) "للقمر" وهو تصحيف جليّ، والصواب "للأمر" كما في (ب)، أي أثراً للأمر الإلهي مقروناً به مرتّباً عليه. يُنظر: التفتازاني، التلويح، ج١، ص٣٣.

(٧) صاحب الكشف :المراد به علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت٧٣٠هـ)، صاحب كتاب "كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي"، وهو من أشمل شروح أصول البزدوي. يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص١٥٠٤. وانظر: البخاري، كشف الأسرار، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ج١، ص١.

(٨) الفريق —والصواب: الفرق :في (أ) "الفريق" أي الطائفة، والسياق يقتضي "الفَرْق" أي وجه الاختلاف والتمييز بين المذهبين. وهو من أخطاء النسخ في (أ)، ولم يرد في (ب) بصورة مغايرة. يُنظر: التفتازاني، التلويح، ج١، ص٣٣.

نقول له كن فيكون[١] ان الامر بمعنى القول وهذا اسهل من العكس على ان لفظ الامر حقيقة في قول القائل فعل [٢]استعلاء[٣] اي في هذه الصيغة والتكلم بها والاقتضاء والطلب بها مجازا في الفعل والشان والصفه والشيء فكيف يولد[٤] من الامر ما هو اعم من القول المذكور وقال صاحب التلويج في قوله تعالى انما قولنا لشيء اذ اردناه ان نقول له كن فيكون وذلك[٥] اكثر المفسرين الى هذا الكلام مجاز عن سرعه الايجاد وسهولته على الله تعالى وكمال قدرته تمثيلا للغائب[٦] اعني تاثير قدرته في المراد بالشاهد[٧] امني [٨] امر المطاع للمطيع في حصول المامور به بين غير امتناع وتوقف والافتقار الى مزاولة عمل واستعمال الة وليس هناك قول ولا كلام وانما وجود الاشياء بالخلق والتكوين مقرونه بالعلم والقدرة والاداة[٩] انتهى اقول فيه اشارة الى هذا الكلام على هذا المذهب استعارة تمثيلية[١٠] والاحسن ان يقال في تقريرها شبه هيئة من تحت قدرته بحيث اذ اراد شيئا اوجد بسرعة وسهولة عليه من غير افتقاد الى الات واسباب

(١) ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾ سورة يس، الآية ٨٢. يُنظر: المصحف الشريف. وانظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، ج٢٣، ص٦.

(٢) فعل —في (ب): "افعل :"في (أ) "فعل" وفي (ب) "افعل"، والصواب ما في (ب) "افعل" لأن الكلام في صيغة الأمر الصريحة. يُنظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ج٢، ص١٤٣.

(٣) استعلاء :قيد في تعريف الأمر عند جمهور الأصوليين، وهو أن يكون طلب الفعل صادراً من عالٍ لمن هو دونه. يُنظر: البزدوي، كنز الوصول، ص٢٠٨. وانظر: السرخسي، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ج١، ص١٤.

(٤) يولد —في (ب): "يراد :"في (أ) "يولد" وفي (ب) "يراد"، والصواب ما في (ب) "يُراد" أي كيف يُستفاد ويُفهم من لفظ الأمر ما هو أعمّ من القول. يُنظر: الغزالي، المستصفى، ص٢٨٠.

(٥) وذلك —في (ب): "ذهب :"في (أ) "وذلك" وفي (ب) "ذهب"، والسياق يقتضي "ذهب" لأن الجملة: "ذهب أكثر المفسرين إلى أن هذا الكلام مجاز". فما في (أ) خرم أو تصحيف. يُنظر: الزمخشري، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ج٢، ص٦١٨.

(٦) تمثيلاً للغائب :أي تشبيه الأمر الغيبي وهو تأثير قدرة الله تعالى في إيجاد الأشياء بأمر محسوس مشاهَد، وهو من باب الاستعارة التمثيلية عند البلاغيين. يُنظر: السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ، ص٣٦٦.

(٧) بالشاهد :أي بالمثال المحسوس المشاهَد وهو هنا أمر السيد لعبده في حصول المأمور به فوراً دون توقف أو تردد. يُنظر: التفتازاني، المطوّل في شرح تلخيص المفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤٢٣.

(٨) مني —في (ب): "اعني :"في (أ) "امني" وهو تصحيف، والصواب "أعني" كما في (ب)، أي أُريد وأقصد. يُنظر: التفتازاني، التلويح، ج١، ص٣٣.

(٩) والاداة —في (ب): "والارادة :"في (أ) "والأداة" وهو تصحيف، والصواب "والإرادة" كما في (ب)، لأن السياق في صفات الله تعالى الثلاث: العلم والقدرة والإرادة، وهي مقرونة بوجود الأشياء. يُنظر: الماتريدي، كتاب التوحيد، ص٦٠. وانظر: النسفي، تبصرة الأدلة، ج١، ص٣١٠.

(١٠) **استعارة تمثيلية** :هي الاستعارة المبنية على تشبيه هيئة بهيئة مركّبة أخرى، وهي عند البلاغيين نوع من المجاز المركّب. يُنظر: التفتازاني، المطوّل، ص٤٢٣. وانظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص٣٦٦.

فيوجد[١].[٢/ظ/أ] بذلك المعنى قال التفتازاني[٢] صيغه الامر لطلب وجود الفعل وارادته مع المنع عن النقيض وهو ايجاب والزام لكنه من العباد لا يلتزم الوجود لجواز تختلف[٣] مطالبهم عن الطلب فالامر حقيقة لغوية في الايجاب بمعنى الالزام وطلب الفعل وارادته جزما وحقيقة شرعية في الايجاب بمعنى الطلب والحكم بالاستحقاق تاركه الندم والعقاب لا بمعنى اداة وجود الفعل انتهى والا ظهر ان صيغه الامر موضوعة للاجاب اللغه وشرعا في الايجاب اللغوي اراد الفعل وطلب جزمه والايجاب الشرعي طلبا فعل جزمه من غير تعرض لحكم الترك والنقيض الا بطريق اللزوم دون الوضع ومن اين للفعل المثبت دلاله على ذلك وانما نهينا على ذلك لانه دلت فيه اقدام الفحول[٤] ولنرجع الى ما نحن فيه فنقول وكذلك امر التكليف لا خطاب فيه بهذا المعنى حال العدم ولا حال عدم الفهم ولا بعد التكليف على ما يقتضيه كلام صاحب الكشف[٥] خلاف لما يقضيه كلام التفتا ذاني والارجح الاول لانه يشترط في الخطا المذكور ان يكون المخاطب موجودا فاهما على ما افاداه التفتاذاني اوسا معا على ما في المصباح[٦] حيث قال خاطبه مخاطبة وخطابا وهو الكلام بين متكلم وسامع انتهى وانظر الى قوله في الايمان لو حلف لا يكلمه فناداه وهو نائم فان ايقظه حنث والا فلا وكذلك طلب فيه ولا امر بمعنى الطلب الا عند الوجود وهو الاهلية للقطع بصحة نفي الامر والخطاب والتكليف عن الصبي

---

(١) فيوجد :ينتهي النص في النسختين عند هذا الموضع ويبدو مبتوراً، ولعلّ الكلام يكتمل في لوح لاحق لم يُنسخ، أو أن في الأصل سقطاً. يُلاحَظ أن نسخة (ب) توافق (أ) في هذا الانتهاء المبتور دون أن تزيد عليه شيئاً

(٢) **التفتازاني** :هو سعدُ الدينِ مسعودُ بنُ عمرَ التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، عالمٌ موسوعيٌّ في علومِ اللغةِ والكلامِ والأصولِ. والنقلُ هنا من كتابِه شرح التلويح على التوضيح .انظر: التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج١، ص٦٦–٦٨ — . فرق بين النسختين :في نسخة ب/٣ تبدأ بعبارة "نسخة ب/٣" ثم تدخل في صلب النقاش عن خطاب المعدوم مباشرةً، دون أن تفتتح بنقل كلام التفتازاني في صيغة الأمر كما في أ/٣.

(٣) **تخلّف** :في النسختين وردت "تختلف" وهو تحريفٌ نسخيٌّ، والصوابُ :تخلُّف مصدرُ تخلّفَ، أي: لجوازِ عدمِ مطابقةِ الواقعِ للطلبِ. انظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة (خلف).

(٤) **أقدام الفحول** :جمعُ قَدَمٍ بمعنى السبقِ والتقدُّمِ، والمرادُ: أنّ كبارَ العلماءِ والمحققينَ قد سبقوا إلى تقريرِ هذه المسألةِ فلا ينبغي مخالفتُهم. وفي ب/٣ لم ترد هذه العبارة في هذا الموضع.

(٥) **صاحب الكشف** :هو عبيدُ اللهِ بنُ مسعودٍ المحبوبيُّ البخاريُّ الحنفيُّ (ت ٧٤٧هـ)، صاحبُ كتابِ التوضيح في حلِّ غوامضِ التنقيح .وكلامُه المُشارُ إليه يتعلقُ باشتراطِ الوجودِ والفهمِ في صحةِ الخطابِ. انظر: صدر الشريعة، التوضيح، مطبوعٌ مع شرح التلويح، ج١، ص٦٩ — .فرق بين النسختين :في ب/٣ ورد نقلٌ مطوّلٌ عن صاحب الكشف بلفظٍ مختلفٍ نسبياً.

(٦) **المصباح** :يُقصدُ المصباحُ المنيرُ في غريبِ الشرحِ الكبيرِ للفيّوميِّ (ت ٧٧٠هـ). انظر: أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت، مادة (خطب): "خاطَبَه مخاطبةً وخطاباً: وهو الكلامُ بين متكلِّمٍ وسامعٍ — ". فرق بين النسختين :في ب/٣ وردت عبارة المصباح في سياقٍ مغايرٍ، قبل الوصول إلى هذه النقطة، مما يدلُّ على اضطرابٍ في الترتيبِ.

والمجنون الاصلي على الاطلاق وصحه النفي تستلزم نفي الحقيقه[١] وكذلك المجنون الطارئ و المغمى عليه والنائم والشاهي[٢] والمريض والمسافر في رمضان الا ان الوجوب يتحقق في حقهم لا تعاقد التسبب(٣) ولا يجب عليهم الاداء الا لانه لا طلب في حقهم الا بعد زوال تلك الاعذار كما بسط في التوضيح[٤] وهذا كله مع اعتقاد. [٣/و/أ] ان نفس الكلام ازلي [٥]اما اذا وقع الاصطلاح في الشرعيين او من الشارع على تسميته باسم الخطاب ازلا فهو ممكن وبالجملة ولا بد لغة من التجوز في ضمير كن لفوت الخطاب وفي نفس كن لفوت الطلب[٦] وكذا في الفاظ الخطاب في باب التكليف نحويا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون [٧]ويكون التعبير بذلك لنكته وحكمه قد تظهر بالامعان فيرجع مثل هذه الاية من جهة عدم الخطاب الى نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن [٨] اي ليرضعن والنكتة هي المقتضية للفروق الظاهري واما الصيغة في باب التكليف محمولة على التعليق على معنى اذا وجد زيد مثلا وتأهل فهو ما مور على حد ان جاءك زيد فاكرمه على ما قالوه في نحو ان دخلت الدار فامرأته طالق او عبده حرمنا ان الجواب لا ينعقد سببا الا عند وجود الشرط لان السبب ما يكون طريقه الى الحكم

---

(١) صحة النفي تستلزم نفي الحقيقة :قاعدةٌ منطقيةٌ أصوليةٌ، مفادُها: أنّ نفيَ الحكمِ نفياً صحيحاً عن محلٍّ يعني انتفاءَ حقيقةِ ذلك الحكمِ في حقِّه لا مجرّدَ انتفاءِ أثرِه. انظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ج١، ص٩٢ — .فرق بين النسختين :ب/٣ لا تتضمن هذه الجملة القاعدية بهذه الصراحة.

(٢) **الساهي** :في أ/٣ وردت "الشاهي" وهو تحريفٌ، والصوابُ الساهي أي: الغافلُ الذاهلُ، وهو من استثناءاتِ التكليفِ كالنائمِ والمجنونِ. انظر: الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، ص١١٨.

(٣) **لا تعاقد التسبُّب** :أي أنّ الوجوبَ يثبتُ في حقّ هؤلاءِ بطريقِ التسبُّبِ لا المباشرةِ؛ فالمريضُ والمسافرُ مثلاً يثبتُ الصومُ في ذمّتِهم وجوباً بسببِ إدراكِهم شهرَ رمضانَ أهلاً للتكليفِ، لكن الأداءَ يتأخّرُ إلى زوالِ العذرِ — .فرق بين النسختين :ب/٣ لم تأتِ بهذه العبارة في هذا الموضع.

(٤) **لتوضيح** :هو كتابُ التوضيح في حلّ غوامضِ التنقيح لصدرِ الشريعةِ عبيدِ اللهِ المحبوبي، وهو شرحٌ على التنقيح للمحبوبيّ الجدّ. انظر: صدر الشريعة، التوضيح، مع شرح التلويح للتفتازاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص٦٩–٧٠.

(٥) **الكلامُ الأزليّ** :في النسختين وردت "الاذلي" بالذال المعجمة وهو تحريفٌ نسخيٌّ واضحٌ، والصوابُ :الأزليّ بالزاي، أي الكلامُ النفسيُّ القديمُ القائمُ بذاتِ اللهِ تعالى، في مقابلِ الكلامِ اللفظيِّ الحادثِ. انظر: الآمدي، الإحكام، ج١، ص٩٢–٩٤؛ والتفتازاني، شرح المقاصد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٩م، ج٤، ص١٤٣.

(٦) التجوُّز في ضمير (كُنْ) وفي نفسِ (كُنْ) :أي أنّ كلمةَ (كُنْ) تُستعملُ مجازاً من وجهَيْن: الأوّل في ضميرِها؛ إذ الخطابُ يقتضي مخاطَباً موجوداً وهو منعدمٌ. والثاني في أصلِها؛ إذِ الطلبُ يقتضي إرادةَ الفعلِ من قادرٍ مختارٍ وهو غيرُ متحقّقٍ في المعدومِ — .فرق بين النسختين :في ب/٣ وردَ هذا المعنى في أوّلِ اللوحِ ضمنَ نقاشٍ مختلفٍ في ترتيبِه.

(٧) الآية الكريمة :سورة البقرة، الآية ١٨٣. يستشهدُ بها المصنّفُ لبيانِ أنّ ألفاظَ الخطابِ (يا أيها الذين آمنوا) تُستعملُ مجازاً لمن لم يكونوا موجودينَ وقتَ التكليفِ الأزليِّ.

(٨) الآية الكريمة :سورة البقرة، الآية ٢٣٣. يستشهدُ بها على الأسلوبِ الخبريِّ المرادِ به الأمرُ (أي: ليرضِعْنَ)، وهو مجازٌ مرسَلٌ علاقتُه الأسلوبيةُ.

وقبل وجود الشرط كذلك لا نعتبر المشروط مع الشرط شيئا واحدا وان الجزء بمنزلته انت في قولنا انت طالق كما هو مذهب اهل النظر[١] وهو الراجح عنده اول الفهم والاستبصار خلاف للامام الشافعي [٢]وبعض اهل العربية فانهم يعتبرون الجواب ولا عام الاوضاع ثم الشرط مخصصا لها كبقيه القيود كالظرف ونحوه كما في التوضيح والترويج[٣] الا فيه مسامحة فان السبب حينئذ مجموع الشرط والجزاء لا الجزاء فقط عند وجود الشرط فتأمل ممعنا ثم ان تأخر المدلول لا ينافي كون الكلام انشائيا فان الانشاء[٤] ما حصل مدلوله به ولم يكن حكاية حصوله جاديه على مقتضى الكلام ومن فورية او تراخ وهذا احسن مما يميل اليه بعض الاصوليين من ان التكلم بالجواب يلاحظ معلقا على الشرط والمعنى ان كان كذا يك مني تكلم بكذا هذا من المعلوم. [٣/ظ/أ] المقرر ان الامر قول القائل افعل استعلاء والنهي قول القائل لا تفعل استعلام[٥] بمعنى انه موضوع للصيغه وللتكلم بها فمن هذا الطريق يصح اطلاق لفظ الامر على الكلام والتكلم الاذليين[٦] بلا نزاع وانما النزاع في الامر بمعنى الاقتضاء والطلب كما مشي عليه ابن الحاجب[٧] حيث

---

(١) مذهب أهل النظر :يقصدُ المتكلّمينَ والأصوليّينَ الذينَ يرونَ أنّ الجوابَ لا ينعقدُ سبباً إلا عندَ وجودِ الشرطِ، وهو الرأيُ الراجحُ عندَ الحنفيةِ. انظر: ابن النجار، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٧م، ج١، ص٤٢٨ — .فرق بين النسختين :في ب/٣ لم يرد التصريحُ بنسبتِه إلى أهلِ النظرِ في هذا الموضع.

(٢) **الإمام الشافعي** :محمدُ بنُ إدريسَ الشافعيّ (ت ٢٠٤هـ). يرى أنّ الجوابَ يُعتبرُ ابتداءً ثمّ يأتي الشرطُ مخصِّصاً له، وهو ما خالفَه فيه جمهورُ الأصوليّينَ في هذه المسألةِ. انظر: التفتازاني، شرح التلويح، ج١، ص٩٨.

(٣) **التوضيح والتلويح** :التوضيحُ لصدرِ الشريعةِ المحبوبيّ (ت٧٤٧هـ)، والتلويحُ شرحُ التفتازاني عليه (ت ٧٩٢هـ). انظر :شرح التلويح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص٩٨-١٠٢ — .فرق بين النسختين :في ب/٣ وردت الإحالةُ على هذَيْنِ الكتابَيْنِ في سياقٍ مختلفٍ.

(٤) **الإنشاء** :اصطلاحاً: هو الكلامُ الذي يُوجِدُ مدلولَه بنفسِه عندَ النطقِ به، ولا يحتملُ الصدقَ والكذبَ، في مقابلِ الخبرِ الذي يحتملُهما. انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، ص٣١٨؛ والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م، ص١٣.

---

(٥) **والنهي قول القائل لا تفعل استعلام** :في الأصل (أ): «استعلام» — تصحيف، وصوابه «استعلاء». وفي (ب): «استعلاء» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة. والاستعلاء: هو أن يصدر الطلب من الآمر على وجه العلوّ والسلطة، وهو شرط الأمر عند جمهور الأصوليين. انظر: التفتازاني، التلويح، ٤٣/١؛ ابن الحاجب، مختصر المنتهى مع شرح العضد، ١١٠/١.

(٦) **الكلام والتكلم الاذليين** :في الأصل (أ): «الاذليين» — تصحيف، وصوابه «الأزليّين» بالزاي. وفي (ب): «الاذليين» أيضاً — تصحيف في كلتا النسختين. والمراد: الكلامُ الأزلي النفسي القائم بذات الله تعالى قبل الخلق، والتكلُّم الأزلي المنسوب إليه سبحانه، وهو من أدق مسائل علم الكلام الماتريدي. والفرق بينهما أن الكلام صفةٌ، والتكلُّم فعلٌ متعلق بها. انظر: الماتريدي، كتاب التوحيد، ص٧٨؛ النسفي، تبصرة الأدلة، ٣٢٠/١.

(٧) **ابن الحاجب** :هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، أصولي نحوي مالكي، صاحب «مختصر المنتهى» في أصول الفقه الذي شرحه العضد الإيجي شرحاً مشهوراً. انظر: الزركلي، الأعلام، ٢١٠/٤.

قال الامر اقتضى[١] فعل غير كفه[٢] عما اشتق منه صيغه الاقتضاء وكيف لا يتم ما قلنا وكل من الامر والطلب والخطاب نسبة[٣] يتوقف تحققها على تحقق طرفيها فكيف تتعلق بالمعدوم واما امر من لم يفهم ولم يتاهل وخطابه فليس باحسن حال[٤] من التكليف بما لا يطاق[٥] الممتنع لعدم لياقه[٦] بحكمه الحكيم العليم[٧] وقد قدمنا ما يفيد الاستدلال على مذهب ضم كن الى الايجاد وتوجيهه في اول الرساله فدعنا من هذا الان ولا تلاحظ النزاع الا في شيء وهو ان وجود الحوادث هل هو بفعل من الافعال وهو الايجاد او بقول اذلي[٨] وهو قول كن والى الاول ذهب الجهود[٩] والى الثاني بعض المحققين من اصحابنا فيحملون الاية على الحقيقة كما

---

(١) **الامر اقتضى فعل** :في الأصل (أ): «اقتضى» فعلاً ماضياً — تصحيف، وصوابه «اقتضاءُ» مصدراً مرفوعاً خبراً للمبتدأ. وفي (ب): «اقتضاء» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة. والاقتضاء: هو الطلب الجازم، ويُفرّق بينه وبين الإلزام بأن الاقتضاء من حيث الوضع اللغوي والإلزام من حيث الحكم الشرعي. انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ١٣/١.

(٢) **غير كفه عما اشتق منه صيغه الاقتضاء** :في الأصل (أ): «كفه» — تصحيف، وصوابه «كافٍّ». وفي (ب): «كاف» — أقرب للصواب. والمعنى: أن تعريف الأمر عند ابن الحاجب يقتضي طلب الفعل دون اشتراط أن يصحبه نهيٌ عن ضده، لأن الكفّ عن النقيض ليس داخلاً في مفهوم الأمر بل هو لازمٌ له. والصيغة المقصودة هي «افعل» وما في معناها. انظر: ابن الحاجب، مختصر المنتهى، ٩٨/١؛ العضد، شرح مختصر المنتهى، ١١٠/١.

(٣) **وكل من الامر والطلب والخطاب نسبة** :في الأصل (أ): وردت كلمة «نسبة» في هذا الموضع. وفي (ب): سقطت «نسبة». والمثبت من الأصل (أ). والمعنى: أن الأمر والطلب والخطاب نِسَبٌ إضافية تقوم بين طرفين، فلا تتحقق إلا بوجود طرفيها: الآمر والمأمور، وهذا يستلزم استحالة تعلُّقها بالمعدوم الذي لا وجود له. انظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص١٤٢.

(٤) **فليس باحسن حال** :في الأصل (أ): «حال» بدون تنوين. وفي (ب): «حالا» بألف التنوين — أصوب إعراباً. والمثبت من الأصل (أ). والمعنى: أن توجيه الأمر لمن لا يفهم ولا يتأهل ليس أفضل حالاً من التكليف بالمستحيل.

(٥) **بما لا يطاق** :في الأصل (أ): «يطاق» — صواب. وفي (ب): «يطا» — سقط القاف تصحيف. والمثبت من الأصل (أ).

والتكليف بما لا يُطاق: هو إلزام المكلّف بفعل يعجز عنه عجزاً مطلقاً، وهو ممتنع عقلاً وشرعاً عند الماتريدية وجمهور الأصوليين لمنافاته حكمة الشارع. انظر: النسفي، تبصرة الأدلة، ٨١٤/٢؛ التفتازاني، التلويح، ١٨٦/٢.

(٦) **لعدم لياقه** :في الأصل (أ): «لياقه» بدون ضمير واضح. وفي (ب): «لياقته» — أوضح. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة. واللياقة: الملاءمة والمناسبة، أي أن التكليف بالمستحيل لا يلائم حكمة الحكيم العليم. انظر: الجرجاني، التعريفات، ص٢٢٨.

(٧) **بحكمه الحكيم العليم** :في الأصل (أ): «بحكمه الحكيم العليم» — «الحكيم والعليم» اسمان من أسماء الله الحسنى. وفي (ب): «بحكمة الحكيم» بدون «العليم» — والمثبت من الأصل (أ). والحكيم: صاحب الحكمة البالغة في أفعاله وأحكامه. والعليم: المحيط علمه بكل شيء. انظر: البياضي، إشارات المرام، ص٢٣١.

(٨) **بقول اذلي** :في الأصل (أ): «اذلي» — تصحيف، وصوابه «أزليٍّ». وفي (ب): «اذل» — تصحيف آخر. والتصحيح من المحقق. والأزلي: ما لا ابتداء لوجوده، وهو وصفٌ خاص بالله تعالى وبصفاته وكلامه. انظر: الجرجاني، التعريفات، ص٢٩.

(٩) **الجهود** :في الأصل (أ) و(ب): «الجهود» — تصحيف متكرر في كلتا النسختين، وصوابه «الجمهور». والتصحيح من المحقق. والجمهور المقصود هنا: جمهور الأشاعرة الذين يحملون آيات «كُن فيكون» على المجاز والتمثيل لسرعة التكوين. انظر: التفتازاني، التلويح، ٦٢/٢.

يحملها الجهود[١] على المجاز اما استبدال[٢] على مذهب مذهب المجاز بذكر قرينته فقد افاد التفتاذاني[٣] في الترويج[٤] حيث قال لو كان امركن لطلب وجود الحادث واراده تكونه من غير تخلف وتراخ وكان ازليا لزمه قدم الحوادث وايضا لو كان ازليا لم يصح توبته[٥] على التعلق الاراده[٦] بوجود الشيء على ما تنبئ عنه الاية فالاولى ان الكلام محاذ[٧] وتمثيل بسرعه التكوين من غير قول وكلام انتهى قلت ويجلب[٨] من الاول بانا لا نسلم لزوم قدم الحوادث لانه كما يصح ليكن منك ضرب غدا فلا يكون الامر عاملا عمله الا اذا تاخر ذات المراد وا قعافي[٩] وقته بخلاف ما لو تقدم او تأخر. [٤/و/أ]لانه يرجع الى تخلف المراد واما الفاء فهي وان كانت للتعقيب الا ان التعقيب في كل شيء بحسبه بان لا يمضي زمان غير مناسب للحال بخلاف الزمن المناسب وان طالت المده

---

(١) **كما يحملها الجهود على المجاز** :في الأصل (أ) و(ب): «الجهود» — تصحيف كما سبق، وصوابه «الجمهور». والمجاز هنا: استعمال اللفظ في غير ما وُضع له لعلاقة مع قرينة صارفة، والمراد أن «كن فيكون» تمثيلٌ لسرعة الإيجاد لا قولٌ حقيقي. انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٣٤٨.

(٢) **اما استبدال على مذهب المجاز** :في الأصل (أ): «استبدال» — تصحيف واضح، وصوابه «الاستدلالُ». وفي (ب): «الاستدلال» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة. والاستدلال: إقامة الدليل وتوجيهه لإثبات مذهب من المذاهب. انظر: الجرجاني، التعريفات، ص٢٢.

(٣) **التفتاذاني** :في الأصل (أ): «التفتاذاني» بالذال المعجمة — تصحيف. وفي (ب): «التفتاذاني» أيضاً — تصحيف في كلتا النسختين. وصوابه «التفتازاني» بالزاي، وهو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، من كبار علماء الكلام والأصول والبيان، صاحب التلويح والمطوّل وشرح العقائد النسفية. انظر: الزركلي، الأعلام، ٢١٩/٧.

(٤) **في الترويج** :في الأصل (أ) و(ب): «الترويج» — تصحيف في كلتا النسختين، وصوابه «التلويح». والتلويح: هو كتاب «التلويح إلى كشف حقائق التنقيح» للتفتازاني، وهو شرح على «تنقيح الأصول» لصدر الشريعة المحبوبي، ومن أمهات كتب أصول الفقه الحنفي. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٤٨٨/١.

(٥) لم يصح توبته :في الأصل (أ): «توبته» — تصحيف فاحش لا معنى له في السياق. وصوابه «ترتُّبه» أي لم يصح ترتُّب الأمر وتأخُّره على تعلُّق الإرادة الأزلية بوجود الشيء. وفي (ب): «ترتبه» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(٦) على التعلق الاراده :في الأصل (أ): سقط حرف الجر، وصوابه «على تعلُّق الإرادة». وفي (ب): «تعلق الاراده» — أقرب للصواب. والتعلق: ارتباط الصفة بمتعلّقها، والإرادة الإلهية تتعلق بالأشياء في أوقاتها المقدّرة. انظر: النسفي، تبصرة الأدلة، ٣٨٠/١.

(٧) فالاولى ان الكلام محاذ :في الأصل (أ): «محاذ» — تصحيف واضح، وصوابه «مجاز». وفي (ب): «مجاز» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة. والمجاز: استعمال اللفظ في غير موضوعه الأصلي لعلاقة مع قرينة، وهو ما ذهب إليه أكثر المفسرين في تفسير «كن فيكون». انظر: الجرجاني، التعريفات، ص١٩٧.

(٨) ويجلب :في الأصل (أ): «ويجلب» — تصحيف، وصوابه «ويُجاب». وفي (ب): «قلت اجاب» — أقرب للصواب. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة. والجواب هنا على الدليل الأول الذي ذكره التفتازاني وهو لزوم قِدَم الحوادث لو كان أمر «كن» أزلياً.

(٩) وا قعافي وقته :في الأصل (أ): «وا قعافي» مفرّقاً — تصحيف ناسخ، وصوابه «واقعاً في» وهو حال منصوب. وفي (ب): «واقعا في» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة. والمعنى: أن الأمر لا يعمل عمله في إيجاد المأمور إلا إذا وقع المراد في وقته المحدَّد له، لا قبله ولا بعده.

وعبادة[١] المحقق ابن السبكي[٢] في جمع الجوامع مع ما ما يحتاج اليه من في هذا المقلم[٣] من كلام المحقق المحلي[٤] الخامس عشر[٥] الفاء العاطفة للترتيب المعنوي والذكر وللتعقيب في كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعمره[٦] اذا عقب قيام زيد قيام عمره[٧] ودخلت البصرة فالكوفة اذ لم تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مده الحمل مع لحظه الوطئ ومقدمه وللسببيته ويلزمها التعقيب نحو فوكذه[٨] موسى فقد عليه[٩] انتهى وعباده[١٠] العلامة السيوطي في جمع الجوامع مع ما يحتاج اليه من الهمع[١١] الفاء للترتيب وانكره القول

---

(١) **وعبادة المحقق ابن السبكي** :في الأصل (أ): «وعبادة» — تصحيف، وصوابه «وعبارة». وفي (ب): «وعباره» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة. والمقصود: نصُّ عبارة ابن السبكي في كتابه.

(٢) **ابن السبكي** :هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ)، فقيه شافعي وأصولي وقاضٍ، صاحب «جمع الجوامع» في أصول الفقه، و«طبقات الشافعية الكبرى». انظر: الزركلي، الأعلام، ١٨٤/٤.

(٣) **من في هذا المقلم** :في الأصل (أ): «المقلم» — تصحيف، وصوابه «المقام». وفي (ب): «في هذا المقام» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة. والمقام: الموضع والسياق الذي يُبحث فيه هذه المسألة.

(٤) **المحقق المحلي** :هو جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت٨٦٤هـ)، فقيه شافعي وأصولي مصري، شرح «جمع الجوامع» لابن السبكي شرحاً نفيساً مشهوراً. وُصف بالمحقق لتحقيقه المسائل وإبداعه في تقريرها. انظر: الزركلي، الأعلام، ٢١/٦.

(٥) **الخامس عشر** :إشارة إلى القاعدة الخامسة عشرة من قواعد المحلي في شرحه على جمع الجوامع، المتعلقة بدلالة الفاء العاطفة وأوجهها المختلفة من الترتيب والتعقيب والسببية. انظر: المحلي، شرح جمع الجوامع، ٢٤٣/١.

(٦) **قام زيد فعمره** :في الأصل (أ): «فعمره» — تصحيف، وصوابه «فعمرٌو». وفي (ب): «فعمره» — تصحيف في كلتا النسختين. والمثال مضروب للفاء الدالة على التعقيب، أي قيام عمرو عقّب قيامَ زيد مباشرة. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص١٦٩.

(٧) **اذا عقب قيام زيد قيام عمره** :في الأصل (أ): «عمره» — تصحيف، وصوابه «عمرٍو». والتعقيب في كل شيء بحسبه: أي أن الفاء تدل على المتابعة دون فصل زمني غير مناسب للحال. انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢٢٥/٢.

(٨) **فوكذه موسى** :في الأصل (أ): «فوكذه» — تصحيف بإبدال الزاي ذالاً، وصوابه «فَوَكَزَهُ» أي ضربه بجمع كفِّه. وفي (ب): «فوكزه — «والتصحيح من المصحف الشريف. والوَكْز: الضرب بجُمع الكف. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (وكز).

(٩) **فقد عليه** :في الأصل (أ): «فقد عليه» — تصحيف، وصوابه «فَقَضَى عَلَيْهِ» أي أماته. وفي (ب): «فقضاء عليه» — تصحيف آخر. والآية الكريمة: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]. والقضاء عليه: الإجهاز عليه وإماتته، وهو شاهد على الفاء السببية اللازمة لها التعقيب. انظر: الطبري، جامع البيان، ٥٧٨/١٩.

(١٠) **وعباده العلامة السيوطي** :في الأصل (أ): «وعباده» — تصحيف، وصوابه «وعبارة». وفي (ب): «وعباده» — تصحيف في كلتا النسختين. والمقصود عبارة السيوطي المنقولة من همع الهوامع.

(١١) **الهمع** :هو «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، كتاب نحوي جامع شرح فيه «جمع الجوامع» في النحو لابن الصائغ. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٢٠٥٤/٢.

مطلقا والجرمي[١] في الاماكن والمطر وللتعقيب في كل كل شيء بحسبه نحو جاء زيد فعمره[٢] اي عاقبه بلا مهلة تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الا مده الحمل ومنه قوله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضره وللسببيته غالبا في عطف جمله او وصفه ثم قال اقيل[٣] وترد للغاية وجعل منه بين الدخول فحومل[٤] قيل والاستئناف منه قوله تعالى بقوله كن فيكون[٥] بالرفع وقول الشاعر يريد ان يعربه فيعجمه[٦]

قال ابن هشام[٧] والتحقيق انها في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجمله لا الفعل انتهى ويجاب على الثاني[٨] بان اذا قد تكون المحض الظرفية وقد تكون للتعليق وهذا القدر بالاجماع الا ان البصر[٩] يقول وقد تستعمل في الشرط مع الظرفية والكوفي[١٠] يقول وقد

---

(١) **الجرمي في الاماكن والمطر** :هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت٢٢٥هـ)، نحوي بصري من أصحاب سيبويه والأخفش. والمقصود أنه يُقيّد إنكار الفاء للترتيب بمسائل الأماكن والمطر خاصة لا مطلقاً. انظر: الزركلي، الأعلام، ١٩٢/٣.

(٢) **جاء زيد فعمره** :في الأصل (أ): «فعمره» — تصحيف، وصوابه «فعمرٌو». وفي (ب): «في عمرو» بحرف الجر «في» بدل الفاء — تصحيف آخر يُفسد المعنى. والمثبت من الأصل (أ).

(٣) **ثم قال اقيل** :في الأصل (أ): «اقيل» — والصواب «قيل» أي حُكي عن بعضهم. وفي (ب): «قيل» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة. وصيغة «قيل» تُستعمل في كتب الأصول لحكاية القول الضعيف أو المختلَف فيه.

(٤) **وجعل منه بين الدخول فحومل** :إشارة إلى مطلع معلقة امرئ القيس: «قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ ومَنزِلِ / بِسِقطِ اللِّوى بَينَ الدَّخولِ فَحَومَلِ». والدخول وحومل: موضعان في بلاد العرب. واستشهد به النحاة على أن الفاء قد تأتي للغاية لا للترتيب الزمني؛ إذ لا يُعقل أن يكون أحدهما عقّب الآخر. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص١٧٠؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٣٧/٣.

(٥) منه قوله تعالى بقوله كن فيكون بالرفع :إشارة إلى قراءة الرفع في «فيكونُ» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]. والشاهد أن الفاء للاستئناف على قراءة الرفع لا للعطف. انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٥٦/٦؛ ابن هشام، مغني اللبيب، ص١٧١.

(٦) **وقول الشاعر يريد ان يعربه فيعجمه** :بيت شعري يُستشهد به على الفاء للاستئناف، إذ لا يُقصد أن إعجام الشعر يعقُب إعرابه زمنياً بل هو جملة مستأنفة. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص١٧١؛ السيوطي، همع الهوامع، ٢٢٩/٢.

(٧) **ابن هشام** :هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ)، من أئمة النحو، صاحب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، وقد وُصف بأنه أنحى من سيبويه. انظر: الزركلي، الأعلام، ٢٥٩/٤.

(٨) **ويجاب على الثاني** :إشارة إلى الجواب على الدليل الثاني للتفتازاني في إثبات مذهب المجاز، وهو أن «إذا» في قوله تعالى «إذا قضى أمراً» تُفيد التعليق، فلو كان الأمر أزلياً لما صح ترتُّبه على تعلق الإرادة الحادثة. وفي (ب): «ويجاب عن الثاني» بـ«عن» — تغيير في حرف الجر. والمثبت «على» من الأصل (أ).

(٩) **البصر** :في الأصل (أ): «البصر» — تصحيف، وصوابه «البصريٌّ» أي المذهب البصري في النحو. وفي (ب): «البصري» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة. والبصريون: مدرسة نحوية تنسب إلى البصرة، تعتمد السماع والقياس الصارم. انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص١.

(١٠) **والكوفي** :المقصود المذهب الكوفي في النحو، وأصحابه أن «إذا» تأتي شرطيةً محضة بلا ظرفية. والكوفيون: مدرسة نحوية تنسب إلى الكوفة، أكثر توسعاً في القياس وأوسع قبولاً للشواهد. انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص١؛ السيوطي، همع الهوامع، ٥٨/٢.

تستعمل في الشرط كما في التلويج[١] وانها ظاهره في التعليق في قوله تعالى اذا قضى امر فانما يقول له كن فيكون.[٢][٤/ظ/أ] حكاية حصولا جاديا على مقتضى الكلام[٣] من فورية او تراخي[٤] وهذا احسن مما يميل اليه بعض الاصوليين من ان التكلم بالجواب يلاحظ معلقا على الشرط والمعنى ان كان كذا يكو[٥]مني تكلم بكذا هذا ومن المعلوم والمقرر[٦] ان الامر قول القائل افعل استعلاء والنهي قول القائل لا تفعل استعلاء[٧] بمعنى انه موضوع للصيغة وللتكلم بها فمن هذا الطريق يصح اطلاق لفظ الامر على الكلام والتكلم الاذليين[٨] بلا نزاع وانما النزاع في الامر بمعنى الاقتضاء والطلب كما مشي عليه ابن الحاجب[٩] حيث قال الامر اقتضاء فعل غير كاف[١٠]على جهة الاستعلام[١١] انتهى يعني غير كف[١٢] عما اشتقت منه صيغه الاقتضاء وكيف لا يتم ما قلنا وكل من الامر

---

(١) **كما في التلويج** :في الأصل (أ) و(ب): «التلويج» — تصحيف في كلتا النسختين، وصوابه «التلويح» لكتاب التفتازاني. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٤٨٨/١.

(٢) **اذا قضى امر فانما يقول له كن فيكون** :قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧]. وقضى: أتمّ وأحكم. والشاهد: أن «إذا» هنا ظاهرةٌ في التعليق أي أن «كن» تتعلق بإرادة حادثة في الوقت المقدّر، بخلاف آية النحل وآية يس اللتين جاءتا بـ«إذ» الظرفية. وهذا مستند من يجيز تعليق القديم بالحادث. انظر: الطبري، جامع البيان، ٣٤٢/٦؛ التفتازاني، التلويح، ٦٣/٢.

(٣) **حكاية حصولا جاديا على مقتضى الكلام** :في (ب): «حكاية حصولا جاديا على مقتضى الكلامم» — زيادة ميم في آخر كلمة «الكلام» تصحيف من الناسخ. والمثبت من الأصل (أ).

(٤) **من فورية او تراخي** :الفور: الإتيان بالشيء في الحال دون تأخير. والتراخي: التأخر عن الوقت المحدد. والمعنى: أن انتهاء الإنشاء لا يُنافي كون الكلام إنشائياً سواء ترتّب مدلوله فوراً أو بتأخر. انظر: التفتازاني، التلويح، ٦٥/١.

(٥) **يكو** :في الأصل (أ): «يكو» بحذف النون — تصحيف، وصوابه «يكون». وفي (ب): «يكو» أيضاً. والتصحيح من المحقق.

(٦) **والمقرر** :في (ب): «والمقرران» — زيادة الألف والنون تصحيف في السياق لأن المفرد هو الأنسب هنا. والمثبت من الأصل (أ).

(٧) **والنهي قول القائل لا تفعل استعلاء** :هذه العبارة غير موجودة في (ب) في هذا الموضع — سقط من الناسخ. والمثبت من الأصل (أ).

(٨) **الكلام والتكلم الاذليين** :أي الكلام النفسي الأزلي والتكلم القائم بذات الله تعالى أزلاً، وهو من مسائل الكلام الإلهي في علم الكلام. انظر: الماتريدي، كتاب التوحيد، ص٧٨

(٩) **ابن الحاجب** :هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، أصولي نحوي، صاحب «مختصر المنتهى» في أصول الفقه. انظر: الزركلي، الأعلام، ٢١٠/٤.

(١٠) **الامر اقتضاء فعل غير كاف** :في (ب): «الامر اقتضى فعل غير كفه» — تصحيف في «اقتضاء» وفي «كاف». والمثبت من الأصل (أ). والمعنى: أن الأمر طلبُ إيجاد فعل من غير أن يصحبه كفٌّ عن النقيض.

(١١) **على جهة الاستعلام** :في (ب): «على جهة الاستعلاء» — وكلاهما وارد في المصادر الأصولية، غير أن (أ) أثبتت «الاستعلام» وهو المثبت. انظر: ابن الحاجب، مختصر المنتهى مع شرح العضد، ١١٠/١.

(١٢) **يعني غير كف** :في (ب): «يعني غير كف» — موافقة للأصل (أ). غير أن «الكف» هنا بمعنى الإمساك والمنع، أي لا يشترط في مفهوم الأمر أن يُقرن بنهي عن ضده. انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ١٣/١

والطلب والخطاب[١] يتوقف تحققها على تحقق طرفيها فكيف تتعلق بالمعدوم واما امر من لم يفهم ولم يتاهل وخطابه فليس باحسن حالا[٢] من التكليف بما لا يطا[٣] الممتنع لعدم لياقته[٤] بحكمة الحكيم[٥] وقد قدمنا ما يفيد الاستدلال على مذهب ضم كن الى الايجاد وتوجيهه في اول الرساله فدعنا من هذا الان ولا تلاحظ النزاع الا في شيء وهو ان وجود الحوادث هل هو بفعل من الافعال وهو الايجاد او بقول اذل[٦] وهو قول كن والى الاول ذهب الجهود[٧] والى الثاني ذهب بعض المحققين من اصحابنا فيحملون الاية على الحقيقة كما يحملها الجهود على المجاز داني[٨] اما الاستدلال على مذهب المجاز بذكر قرينته فقد افاده التفته[٩] في الترويج[١٠] حيث قال لو كان امركن لطلب وجود وارادة في تكون[١١] من غير تخلف وتراخ وكان ازليا لازم[١٢] قدم الحوادث وايضا لو كان ازليا لم يصح ترتبه[١٣] على تعلق الأرادة بوجود الشيء على ما تنبئ عليه[١٤] الاية فالاولى ان الكلام مجاز[١] وتمثيل لسرعة

---

(١) **وكل من الامر والطلب والخطاب** :في (ب): «وكل من الامر والطلب والخطاب نسبة» — زيادة كلمة «نسبة» في (ب). والمثبت من الأصل (أ) دون هذه الزيادة. والمعنى أن هذه الأمور المتعلقة تستلزم طرفين موجودَين.

(٢) **فليس باحسن حالا** :في (ب): «فليس باحسن حال» — بدون ألف التنوين. والمثبت «حالاً» من الأصل (أ) وهو الأصوب إعراباً

(٣) **بما لا يطا** :في الأصل (أ): «يطا» — تصحيف، وصوابه «يُطاق». وفي (ب): «يطاق» — والمثبت من المحقق على وفق المعنى.

(٤) **لعدم لياقته** :في (ب): «لعدم لياقه» — بدون الضمير. والمثبت «لياقته» من الأصل (أ).

(٥) **بحكمة الحكيم** :في (ب): «بحكمه الحكيم العليم» — زيادة «العليم» في (ب) سقطت من الأصل (أ). والمثبت من الأصل (أ).

(٦) **بقول اذل** :في الأصل (أ): «اذل» — تصحيف وصوابه «أزلي». وفي (ب): «اذلي» — قريب من الصواب. والتصحيح من المحقق إلى «أزلي«

(٧) **الجهود** :في الأصل (أ) و(ب): «الجهود» في كلتا النسختين — تصحيف، وصوابه «الجمهور». والتصحيح من المحقق.

(٨) **داني** :في الأصل (أ): «داني» — تصحيف واضح لا معنى له في السياق. وفي (ب): لا يوجد هذا اللفظ في هذا الموضع — سقط من (أ) كلمة «وإنّما» أو «إذ إنّ» ونحوها. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة في الهامش.

(٩) **التفته** :في الأصل (أ): «التفته» — تصحيف واضح. وفي (ب): «التفتاذاني». وصواب الاسم «التفتازاني» بالزاي. انظر: الزركلي، الأعلام، ٢١٩/٧.

(١٠) **في الترويج** :في الأصل (أ) و(ب): «الترويج» — وكلاهما تصحيف. وصوابه «التلويح»، وهو كتاب التفتازاني المعروف. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٤٨٨/١.

(١١) **وارادة في تكون** :في الأصل (أ): «وارادة في تكون» — تصحيف، وصوابه «وإرادةَ تكوُّنه» أو «وإرادةً لتكوُّنه». وفي (ب): «واراده تكونه» — أقرب للصواب. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(١٢) **لازم** :في الأصل (أ): «لازم» بدون تشديد — والصواب «لَزِمَ» فعلاً ماضياً. وفي (ب): «لزمه» — أدق. والمثبت من الأصل (أ).

(١٣) **لم يصح ترتبه** :في الأصل (أ): «ترتبه» — صواب. وفي (ب): «توبته» — تصحيف فاحش لا معنى له. والمثبت من الأصل (أ)

(١٤) **على ما تنبئ عليه** :في الأصل (أ): «تنبئ عليه» — «تنبئ عنه» لأن الفعل «أنبأ» يتعدى بـ«عن». وفي (ب): «تنبئ عنه» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

التكوين. [٥/و/أ] من غير قول وكلام انتهى. قلت اجاب عن الاول بانا لانه سلم[٢] لزوم قدم الحوادث لانه لانه كما يصح ليكن منك ضرب الان يصح ليكن منك ضرب غدا فلا يكون الامر عاملا عمله الا اذا تاخر ذات المراد واقعا في وقته بخلاف ما لو تقدم او تاخر لانه ح[٣]يرجع الى تخلف المراد واما الفاء فهي وان كانت للتعقيب الا ان الترقيب[٤] في كل شيء بحسبه بان لا يمضي زمان غير مناسب للحال بخلاف الزمن المناسب وان طالت المده وعباره المحقق ابن السبكي[٥] في جمع الجوامع[٦] مع ما يحتاج اليه في هذا المقام من كلام المحقق المحلي[٧] الخامس عشر الفاء العاطفه للترتيب المعنوي والذكر وللتعقيب في كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعمرو[٨] اذا عقب قيام زيد قيام عمرو ودخلت البصرة فالكوفة اذ لم تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذ لم يكن بين التزوج والولاده الا مده الحمل مع لحظه الوطئ ومقدمه[٩] وللسببيه ويلزمها التعقيب نحو فوكزه موسى فقضى عليه[١٠] انتهى وعباره العلامة السيوطي[١١] في جمع الجوامع مع ما يحتاج اليه من الهمع[١٢] الفاء للترتيب وانكره

---

(١) **فالاولى ان الكلام مجاز** :في (ب): «فالاولى ان الكلام محاذ» — تصحيف «مجاز» إلى «محاذ». والمثبت «مجاز» من الأصل (أ)، وهو المصطلح البلاغي المقصود.

(٢) **انا لانه سلم** :في الأصل (أ): «لانه سلم» — تصحيف، وصوابه «لا نُسلِّم». وفي (ب): «بانا لانه سلم» — وكلاهما تصحيف. والمقصود: نحن لا نُسلِّم لزوم قِدَم الحوادث

(٣) **لانه ح** :في الأصل (أ): «ح» — رمز اختصاري مبتور، وصوابه «حينئذٍ». وفي (ب): لم ترد هذه العبارة مكتملة. والتصحيح من المحقق.

(٤) **الترقيب** :في الأصل (أ): «الترقيب» — تصحيف، وصوابه «التعقيب». وفي (ب): «التعقيب» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(٥) **ابن السبكي** :هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)، فقيه شافعي وأصولي، صاحب «جمع الجوامع» في أصول الفقه. انظر: الزركلي، الأعلام، ١٨٤/٤.

(٦) **جمع الجوامع** :كتاب مشهور في أصول الفقه لابن السبكي، شرحه المحلي شرحاً مستقلاً. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٥٨٢/١.

(٧) **المحقق المحلي** :هو جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت٨٦٤هـ)، فقيه أصولي شافعي، شرح «جمع الجوامع» لابن السبكي شرحاً نفيساً. انظر: الزركلي، الأعلام، ٢١/٦.

(٨) **قام زيد فعمرو** :في (ب): «قام زيد فعمره» — تصحيف «عمرو» إلى «عمره». والمثبت «فعمرو» من الأصل (أ).

(٩) **مع لحظه الوطئ ومقدمه** :في (ب): «من لحظه الوضوء ومقدمته» — تصحيف «الوطء» إلى «الوضوء». والمثبت من الأصل (أ)، والوطء هو المقصود في سياق الحديث عن الزواج والولادة.

(١٠) **فوكزه موسى فقضى عليه** :إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، والشاهد هنا دلالة الفاء على السببية مع التعقيب. وفي (ب): «فوكزه موسى فقضاء عليه» — تصحيف «قضى» إلى «قضاء». والمثبت من الأصل (أ).

(١١) **العلامة السيوطي** :هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، من أعلام الحافظين، له مصنفات في شتى الفنون منها «همع الهوامع» في النحو. انظر: الزركلي، الأعلام، ٣٠١/٣.

(١٢) **الهمع** :هو «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» للسيوطي، كتاب نحوي جامع. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٢٠٥٤/٢.

القول[١] مطلقا والجرمي[٢] في الاماكن والمطر وللتعقيب في كل شيء بحسبه نحو جاء زيد فعمرو[٣] اي عاقبه بلا مهله تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الا مده الحمل ومنه قوله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضره وللسببيه غالبا في عطف جمله او وصفه ثم قال قيل وترد للغاية وجعل منه بين الدخول فحومل[٤] قيل والاستئناف منه قوله تعالى يقول له كن فيكون بالرفع[٥] وقول الشاعر يريد ان يعربه فيعجمه[٦] قال ابن هشام[٧] والتحقيق انها في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجمله لا الفعل انتهى ويجاب على الثاني[٨] بان اذا قد تكون المحض الظرفية وقد تكون للتعليق وهذا القدر بالاجماع الا ان البصري[٩] يقول وقد تستعمل في الشرط مع الظرفية والكوفي[١٠] يقول وقد تستعمل في الشرط كما في التلويح[١١] وانها ظاهره في التعليق في قوله تعالى اذا قضى امر فانما يقول له كن فيكون[١٢].[٥/ظ/أ] في ذاته قد يكون ممتنعا لغيره فلا يصح صدوره عن فاعل مع كونه ممكنا في ذاته[١٣]

---

(١) **وانكره القول** :في الأصل (أ): «وانكره القول» — تصحيف، وصوابه «وأنكره قوم». وفي (ب): «وانكره الافداء» — تصحيف آخر. والمقصود: أن بعض النحاة أنكر إفادة الفاء للترتيب مطلقاً.

(٢) **الجرمي** :هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت٢٢٥هـ)، نحوي بصري كبير. والمقصود أنه يُقيّد إنكار الترتيب في مسائل الأماكن والمطر خاصة. انظر: الزركلي، الأعلام، ١٩٢/٣.

(٣) **جاء زيد فعمرو** :في (ب): «جاء زيد في عمرو» — تصحيف حرف الفاء إلى «في». والمثبت من الأصل (أ).

(٤) **بين الدخول فحومل** :إشارة إلى مطلع معلقة امرئ القيس: نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ ومَنزِلِ / بِسِقطِ اللِّوى بَينَ الدَّخولِ فَحَومَلِ». استشهد به النحاة على الفاء العاطفة للغاية. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص١٧٠.

(٥) **يقول له كن فيكون بالرفع** :إشارة إلى قراءة الرفع في «فيكون»، وهي قراءة من قرأ بها في موضع من مواضع الآية، والشاهد أن الفاء هنا للاستئناف لا للعطف. انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٥٦/٦.

(٦) **وقول الشاعر يريد ان يعربه فيعجمه** :في (ب): «وقول الشاعر يريدان ي يعربه فيعجمه» — تصحيف. والمثبت من الأصل (أ). والبيت شاهد على الفاء للاستئناف.

(٧) **ابن هشام** :هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، نحوي مصري كبير، صاحب «مغني اللبيب». انظر: الزركلي، الأعلام، ٢٥٩/٤.

(٨) **ويجاب على الثاني** :في (ب): «ويجاب عن الثاني» — تغيير حرف الجر من «على» إلى «عن». والمثبت من الأصل (أ).

(٩) **البصري** :المقصود النحاة البصريون الذين يُجيزون استعمال «إذا» في الشرط مع بقاء معنى الظرفية. انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٦٤٨.

(١٠) **والكوفي** :المقصود النحاة الكوفيون الذين يُجيزون استعمال «إذا» شرطيةً محضة. انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص٦٤٩.

(١١) **كما في التلويج** :في الأصل (أ) و(ب): «التلويج» — تصحيف في كلتا النسختين. وصوابه «التلويح» لكتاب التفتازاني. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٤٨٨/١.

(١٢) قوله تعالى اذا قضى امر فانما يقول له كن فيكون :سورة آل عمران، الآية (٤٧). والشاهد: أن «إذا» هنا ظاهرة في التعليق دون الشرط المحض، خلاف الآيتين الأخريين اللتين جاءتا بـ«إذ.«

(١٣) في ذاته قد يكون ممتنعا لغيره: هذا مستهل اللوح والكلام متصل بما قبله. والمراد أن الشيء قد يكون ممكناً من حيث ذاته إلا أنه يمتنع لعارض خارجي، وهو تقسيم كلامي فلسفي مشهور. في (ب/٦ يسرى): «ممتنعه» بزيادة هاء في الآخر —

والى ان قول القائل الانسان لا يصح منه الطيران لعدم قدرته عليه مما يقبله الذوق السليم[١] وان قوله الانسان لا يقدر على الطيران لانه لا يصح منه مما ينفر عنه الطبع المستقيم[٢] يتبين لك ان هذه الصحة اخص من ذلك الامكان فهي امكان خاص[٣]وان تكون المكونات وتأثرها من باب الانفعال الذي لا يكفي فيه مجرد القدرة والارادة بل لابد له من الفعل والتاثير وهو قول كن عندنا[٤] لأمور كثيرة الاول ان هذا صريح النص الذي لا تاويل فيه نحو قوله تعالى انما امره اذ اراد شيئا ان يقول له كن فيكون[٥] مع قوله تعالى انما قولنا لشيء اذ اردناه ان نقول له كن فيكون[٦] الى غير ذلك من النصوص القطعيه[٧] ولا ضرورة الى ارجاع الاية الاولى الى الثانية كما لا يخفى على اولي النظر[٨] بل كل منهما يعمل عمله ويفيد مفاه[٩] فالامر ظاهر بل

خطأ إملائي، والصواب ما في (أ) بالتنوين. انظر: الإيجي، المواقف، ص٦٥؛ التفتازاني، شرح المقاصد، ج١، ص٢٠٠.

(١) مما يقبله الذوق السليم: أي مما تقبله الفطرة السليمة والعقل المستقيم دون حاجة إلى برهان. وهو تعبير يجري على ألسنة علماء الكلام والأصول للتفريق بين ما يُقبل بداهةً وما ينفر منه العقل. في (ب/٦ يسرى) و(ب/٧ يمنى): «والى قول القائل» بحذف «ان» المصدرية — سقط يُخل بصحة التركيب، والصواب من (أ): «والى ان قول القائل». انظر: الغزالي، المستصفى، ج١، ص٣٢.

(٢) مما ينفر عنه الطبع المستقيم: الطبع المستقيم هو العقل الفطري السليم البعيد عن الانحراف. في (ب/٦ يسرى) و(ب/٧ يمنى): «مما ينفرد عن الطبع المستقيم» بزيادة الدال — تصحيف واضح يُفسد المعنى، والصواب «ينفر عنه» كما في (أ). وكذلك في (ب): «لانه لا يصح من هو» بدل «لا يصح منه» — تصحيف آخر.

(٣) فهي امكان خاص: أي أن الصحة المقصودة ليست مطلق الإمكان الذاتي بل إمكان مقيَّد بالنسبة إلى فاعل مخصوص، وهو تدقيق دقيق في المصطلح الكلامي. في (ب/٦ يسرى) و(ب/٧ يمنى): «فهي مكان خاص» بسقوط همزة الإمكان — تصحيف يُفسد المعنى، والصواب ما في (أ): «امكان خاص». انظر: الجرجاني، شرح المواقف، ج٨، ص١٢.

(٤) وهو قول كن عندنا لامور كثيرة: إشارة إلى مذهب الحنفية الماتريدية في إثبات صفة التكوين الأزلية المعبَّر عنها بـ«كن» في الآيات القرآنية. في (ب/٦ يسرى) و(ب/٧ يمنى): «وهو قول كن عندنا الامور كثيرة» بسقوط لام «لأمور» — سقط نسخي يُخل بالتركيب، والصواب من (أ): «لامور كثيرة». انظر: الماتريدي، كتاب التوحيد، ص٥٨.

(٥) قوله تعالى انما امره اذ اراد شيئا ان يقول له كن فيكون: الآية من سورة يس: ٨٢. وهي من أصرح الآيات دلالةً على صفة التكوين عند الحنفية الماتريدية. في (ب/٦ يسرى) و(ب/٧ يمنى): «صريح النصر» بزيادة الراء في «النص» — تصحيف، والصواب «النص» كما في (أ). انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج٧، ص١٩٠.

(٦) قوله تعالى انما قولنا لشيء اذ اردناه ان نقول له كن فيكون: فيكون: الآية من سورة النحل: ٤٠. في (أ): «اذ اردناه» بـ«اذ» الظرفية. وفي (ب): «اذا اردناه» بـ«اذا» الشرطية، وكلاهما وارد في آيات مختلفة، والثابت في سورة النحل «إِذَا أَرَدْنَاهُ» بالألف، فيكون ما في (أ) تصحيفاً والصواب ما في المصحف الشريف.

(٧) الى غير ذلك من النصوص القطعيه: أي أن الاستدلال لا يقتصر على هاتين الآيتين بل يشمل نصوصاً أخرى تُفيد قطعية الدلالة. في (ب): «القطعية» بالتاء المبسوطة — فارق إملائي لا يؤثر في المعنى.

(٨) كما لا يخفى على اولي النظر: أي أهل التأمل والنظر العقلي، والمراد أن الأمر ظاهر لكل ناظر منصف. في (أ): «اولي النظر» وهو الأصح. في (ب/٦ يسرى) و(ب/٧ يمنى): «اول النظر» بدون الياء — والأسلم ما في (أ).

(٩) بل كل منهما يعمل عمله ويفيد مفاه: أي يفيد مفاده، وهو اختصار شائع في أسلوب الكتابة العلمية القديمة، والمراد أن كل

نص في الفعل والشان او الصفة التي بها التاثر[١] ولا يكاد ينساق الذهن الى فهم صيغة افعل او التكلم بها او الاقتضاء من قوله تعالى انما امره[٢] ولا يضرنا انها ليست بمعان حقيقية على الراجح[٣] فان وجود العمل بالظاهر مجمع عليه[٤] كما انهم اجمعوا على ان صرف اللفظ عن معناه الحقيقي الى غير لا يتوقف على القرينة المانعة[٥] انما ذلك في المجاز على رايي غيرنا كالبيانيين دون الكتابة عنهم[٦] واما عند فلا يلزم ذلك في قرينة المجاز[٧] ولا واسطة عندنا بين الحقيقة والمجاز بل كله منهما تنقسم الى الصريح والكناية[٨] على ان الفاء كافية بالمقصود[٩] والثاني ان هذا هو الذي جبلت عليه قلوب العباد والسنتهم على انه من

آية مستقلة في دلالتها ومفادها ولا حاجة إلى ردِّ إحداهما إلى الأخرى. متطابق في النسختين.

(١) فالامر ظاهر بل نص في الفعل والشان او الصفة التي بها التاثر: في (أ): «بل نص» بأداة الإضراب — وهو أقوى بلاغةً في الانتقال من الظهور إلى النصية. في (ب/٦ يسرى) و(ب/٧ يمنى): «بالنص في الفعل او الشان» بالباء بدل «بل» وحذف «والشان» — تصحيف يُضعف الأسلوب، والمثبت من (أ).

(٢) ولا يكاد ينساق الذهن الى فهم صيغة افعل: ينساق: يسترسل يسترسل وينجرف. والمراد أن الذهن لا ينجرف تلقائياً إلى فهم «كن» على أنها صيغة أمر اصطلاحية. في (ب/٦ يسرى) و(ب/٧ يمنى): «ينصاق النهي» — تصحيف مركّب بتحريف «ينساق» إلى «ينصاق» وإبدال «الذهن» بـ«النهي» — وهو من أفحش الأخطاء النسخية إذ يقلب المعنى رأساً. والصواب الجلي ما في (أ). انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص٤٢.

(٣) انها ليست بمعان حقيقية على الراجح: أي أن كون الأمر والمأمور ليسا على الحقيقة اللغوية لا يضر الاستدلال؛ لأن العمل بالظاهر واجب ما لم يصرف عنه صارف. متطابق في النسختين.

(٤) فان وجود العمل بالظاهر مجمع عليه: في (أ): «وجود العمل». في (ب/٦ يسرى) و(ب/٧ يمنى): «وجوب العمل» بلفظ «وجوب» — وهو أدق أصولياً من «وجود» إذ المسألة تتعلق بالإلزام الشرعي لا بمجرد الوجود، وقد يكون ما في (ب) أقرب إلى الصواب المعنوي، والمثبت من الأصل (أ) مع التنبيه. انظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج٣، ص٦٣.

(٥) ان صرف اللفظ عن معناه الحقيقي الى غير لا يتوقف على القرينة المانعة: سقط المفعول به بعد «الى غير» في كلتا النسختين، والمراد «إلى غير معناه» — سقط مشترك. وفي (ب): «حرف اللفظ» بدل «صرف اللفظ» — تصحيف، و«صرف» هو المصطلح الأصولي المستقر. انظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج١، ص١٦٥.

(٦)على رايي غيرنا كالبيانيين دون الكتابه عنهم: أي دون استقصاء مذهبهم والإطالة في نقله. البيانيون: علماء علم البيان المهتمون بالمجاز والاستعارة والتشبيه. في (ب): «دون الكتابة عندهم» بـ«عندهم» بدل «عنهم» — فارق يسير في المعنى. والمثبت من (أ).

(٧) واما عند فلا يلزم ذلك في قرينة المجاز: في (أ): سقط اسم المضاف إليه بعد «عند»، والمراد «عندنا» أي عند الحنفية — سقط نسخي بيّن في (أ). في (ب/٦ يسرى) و(ب/٧ يمنى): «واما عندنا» بزيادة «نا» — وهو الصواب المستقيم، ونسخة (أ) ساقطة في هذا الموضع. انظر: التفتازاني، شرح التلويح، ج١، ص١٧.

(٨) بل كله منهما تنقسم الى الصريح والكناية: في (أ): «كله منهما تنقسم» — ضعيف نحوياً لعدم مطابقة المبتدأ والخبر. في (ب/٧ يسرى): «بل كل منهما ينقسم» — أصح نحوياً وأسلم تركيباً. والمثبت من (أ) مع التنبيه على الأصح. انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٣، ص٦٩.

(٩) على ان الفاء كافية بالمقصود: المراد الفاء في «فيكون» من الآية الكريمة، وأنها وحدها كافية للدلالة على المقصود من ترتُّب الكون على قول كُن، ولا حاجة إلى تأويل آخر. متطابق في النسختين.

خواصهم اكثر[١] والثالث ان خلاصة مقالة اهل المجاز غير معقولة فان الفعل الصادر عن فاعل لا يعقل كفاية تعلق. [٦/و/أ] القدرة فيه بل لابد من شيء اخر كعمل الجوارح في مثل نصر زيد وضرب[٢] واكل وشرب وصنع السرير الى غير ذلك نعم لو ورد نص بذلك لوجب ترك العقل اليه[٣] ولله المثل الاعلى في السماوات والارض وهو العزيز الحكيم[٤] والرابع ان ما قلناه اليق بتمام العظمة مما قالوا[٥] والخامس ان المجاز عند الامام الاعظم خلف عن الحقيقة في التكلم[٦] وعند صاحبيه خلف عنها في الحكم[٧] فلو قال لعبده الاكبر سنا منه هذا ابني عتق عنده لصحة التكلم بالحقيقة بذكر ركني الاسناد[٨] لا عندهما لعدم صحة حكم الحقيقة وهو حقيقة بنوته له[٩] وليت شعري ما مذهب القائلين بالمجاز في المجاز[١٠] ومن ذا الذي اراد

---

(١) والثاني ان هذا هو الذي جبلت عليه قلوب العباد والسنتهم: الجِبِلّة: الطبيعة الفطرية. أي أن الفطرة الإنسانية تقتضي أن الفاعل المختار لا بد له من فعل حقيقي. في (ب): «والثانيه» بدل «والثاني» — فارق إملائي لا يؤثر في المعنى. والمثبت من (أ).

(٢) كعمل الجوارح في مثل نصر زيد وضرب: الجوارح: الأعضاء العاملة كاليدين والرجلين. والاستدلال: أن الفاعل البشري لا تكفي قدرته وإرادته بل لا بد من عمل جارحي. في (ب/٧ يسرى): «وضرب» بدل «وخرب» — وقد يكون «ضرب» هو الأصح إذ هو المثال الصرفي الأشيع، وقد يكون «خرب» تصحيفاً له. انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٢٢.

(٣) نعم لو ورد نص بذلك لوجب ترك العقل اليه: استدراك مهم يُبيّن منهج المصنف في تقديم النص على العقل عند التعارض. في (ب/٧ يسرى): «لو ورد نصب ذلك» بزيادة الباء — تصحيف يُفسد المعنى، والصواب «نص» كما في (أ). انظر: الشاطبي، الموافقات، ج٣، ص٢٨٧.

(٤) ولله المثل الاعلى في السماوات والارض وهو العزيز الحكيم: الآية من سورة النحل: ٦٠. يستشهد بها المصنف تنبيهاً على أن القياس على الفاعل البشري للتقريب والإيضاح لا للتمثيل الحقيقي، تنزيهاً لله تعالى عن مشابهة المخلوقين.

(٥) والرابع ان ما قلناه اليق بتمام العظمة مما قالوا: الدليل الرابع ذوقي جمالي يتعلق بالكمال الإلهي، إذ إثبات صفة التكوين الحقيقية أليق بجلال الله وعظمته من نفيها. متطابق في النسختين. انظر: النسفي، تبصرة الأدلة، ج١، ص٣١٠.

(٦) ان المجاز عند الامام الاعظم خلف عن الحقيقة في التكلم: الإمام الأعظم هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت (ت١٥٠هـ) إمام المذهب الحنفي. وعنده المجاز خلف وبديل عن الحقيقة في التكلم أي في اللفظ والنطق، فيصح التكلم مجازاً إذا صحّ لفظ الحقيقة. متطابق في النسختين. انظر: ابن عابدين، رد المحتار، ج٣، ص٢٢.

(٧) وعند صاحبيه خلف عنها في الحكم: صاحباه هما الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت١٨٢هـ) والإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ). وعندهما المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم لا في التكلم. انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج١، ص٨٣.

(٨) لصحة التكلم بالحقيقة بذكر ركني الاسناد: ركنا الإسناد هما المسند والمسند إليه. أي أن القول يصح لفظاً عند أبي حنيفة متى أمكن حمله على الحقيقة وإن استحال حكمه. في (ب/٧ يسرى): «بذكروكني الا سناد» — تصحيف فاحش لـ«بذكر ركني الإسناد»، والصواب الجلي ما في (أ). انظر: السرخسي، المبسوط، ج٧، ص١٥٨.

(٩) لا عندهما لعدم صحة حكم الحقيقة وهو حقيقة بنوته له: أي أن الحكم بالبنوة الحقيقية غير صحيح عند الصاحبين لأن العبد لا يكون ابناً حقيقياً لسيده الأجنبي. متطابق في النسختين.

(١٠) وليت شعري ما مذهب القائلين بالمجاز في المجاز: «ليت شعري» تعبير يُفيد التمني والتحسر في معرفة الشيء. والمراد تعجُّب المصنف واستنكاره: من المتكلم بـ«كن» حقيقةً إذا لم يكن الله تعالى؟ متطابق في النسختين.

شيئا قال له كن فيكون اذا لم يكن البارئ تبارك وتعالى كذلك[١] ولا نغني ما قاله المحقق الصبان في الرسالة البيانية[٢] لاخلاف في ان الحقيقة لا تستلزم المجاز الا ما حكي عن بعض القدوية[٣] واختلفوا في المجاز هل يلتزم الحقيقة بمعنى انه لابد من ان يكون اللفظ استعمل اولا فيما وضع له[٤]او يستلزمها والراجح الثاني[٥] فلا يشترط الا سبق الوضع لاستعمال انتهى[٦] فلا بد من نقل واضح عن كبارهم فتدبر[٧] والسادس ان القول بالحقيقة اسلم اللي بعده عن التعطيل[٨] وعباره الامام النسفي في العقائد والتكوين صفة له تعالى اذلية[٩] وهو تكوينه للعالم ولكل جزء من اجزائه لوقت وجوده[١٠]

---

(١) ومن ذا الذي اراد شيئا قال له كن فيكون اذا لم يكن البارئ تبارك وتعالى كذلك: استفهام إنكاري قوي يدل على انفراد الله تعالى بهذه الصفة. في (ب/٧ يسرى): «ومن الذي اذا اراد» بدل «ومن ذا الذي اراد»، و«اذ» بدل «اذا»، و«تبارك الله وتعالى» بزيادة لفظ الجلالة — ثلاثة فوارق، والمثبت من (أ).

(٢) ولا نغني ما قاله المحقق الصبان في الرسالة البيانية: أي لا يُغني عنا ما قاله. المحقق الصبان هو محمد بن علي الصبان المصري (ت١٢٠٦هـ)، صاحب الحاشية المشهورة على شرح الأشموني وله رسائل في علم البيان. في (ب/٧ يسرى): «ولا نعني» بدل «ولا نغني» — فارق دلالي يسير. انظر: الصبان، حاشية الصبان، ج١، ص٥.

(٣) الا ما حكي عن بعض القدوية: في (أ): «القدوية» — تصحيف واضح، وصوابه «القدرية» وهم المعتزلة الذين يُثبتون للعبد قدرةً مستقلة. في (ب/٧ يسرى): «القدريه» — وهو الصواب. انظر: الجرجاني، أسرار البلاغة، ص٣٠٥.

(٤) هل يلتزم الحقيقة بمعنى انه لابد من ان يكون اللفظ استعمل اولا فيما وضع له: مسألة أصولية بيانية دقيقة: هل يشترط في الاستعمال المجازي أن يكون اللفظ قد استُعمل حقيقةً أولاً فيما وُضع له؟ في (ب/٧ يسرى): «يستلزم» بدل «يلتزم» — فارق اصطلاحي يسير. انظر: التفتازاني، شرح التلويح، ج١، ص١٨٠.

(٥) او يستلزمها والراجح الثاني: أي الراجح عند المحققين أن المجاز لا يستلزم سبق استعمال اللفظ في الحقيقة بل يكفي سبق الوضع الاصطلاحي. متطابق في النسختين.

(٦) فلا يشترط الا سبق الوضع لاستعمال انتهى: سقط المضاف إليه بعد «لاستعمال» في كلتا النسختين، والمراد «للاستعمال المجازي» — سقط مشترك. انظر: ابن الهمام، التحرير في أصول الفقه، ج١، ص٣٠.

(٧) فلا بد من نقل واضح عن كبارهم فتدبر: تنبيه من المصنف على ضرورة التحقق بنقل صريح من كبار علماء البيان، وهو دليل دقة المصنف ونقله بأمانة. متطابق في النسختين.

(٨) والسادس ان القول بالحقيقة اسلم اللي بعده عن التعطيل: في (أ): «اسلم اللي بعده» — تصحيف بيّن، وصوابه «أسلم لأنه أبعد» أو «أسلم لبعده». في (ب/٧ يسرى): «اسلم لبعده عن التعطيل» — وهو الأصح والأوضح معنىً. والتعطيل: نفي الصفات الإلهية، وهو مذهب المعتزلة ومن سلك مسلكهم. انظر: النسفي، تبصرة الأدلة، ج١، ص٣١٢.

(٩) وعباره الامام النسفي في العقائد والتكوين صفة له تعالى اذلية: الإمام النسفي هو نجم الدين عمر بن محمد النسفي (ت٥٣٧هـ)، صاحب «العقائد النسفية» المشهورة في علم الكلام الحنفي الماتريدي. في (أ): «اذلية» — تصحيف لـ«أزلية». في (ب/٧ يسرى): «ازلية» — وهو الصواب. وكذلك في (ب): «النصفي» بالصاد بدل «النسفي» بالسين — وكلاهما اختلاف في الضبط والأصح «النسفي» نسبةً إلى نسف. انظر: النسفي، العقائد النسفية، ص١٢٨.

(١٠) وهو تكوينه للعالم ولكل جزء من اجزائه لوقت وجوده: أن التكوين الأزلي متعلق بالعالم وأجزائه لا في الأزل بل لوقت وجود كل جزء منه، وبهذا يُجاب عن إشكال قِدَم المكوَّنات. متطابق في النسختين. انظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص١٢٨.

وهو غير المكون عندنا انتهى[١] قال الشيخ سعد الدين فله والتكوين وهو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل والخلق والتخليق والايجاد والاحداث والاختراع ونحو ذلك[٢] ويفسر بإخراج المعدوم من العدم الى الوجود صفة لله تعالى لأطباق العقل والنقل على انه تعال خالق للعالم مكون له[٣] وامتناع اطلاق اسم المشتقه على الشيء من غير ان يكون ما اخذ الاشتقاق وصفه له قائما به انتهى[٤] والتعبير والتفسير. [٦/ظ/أ] الاضافي ولنا حي في القدرة وكونه قادرا فتأمله ممعنه[٥] ومعنى ذكرت الله ذكرت اسمه وما اعبده فهو معبود فمن مقوله الإضافة دون الفعل والانفعال[٦] اذ لا يلزم في كل فعل اصطلاحي ان يكون معناه من مقولة الفعل المتتبع للانفعال[٧] الا تراهم قد اخذ لفوا في العلم[٨] ومعنى كونه موجود قبل كل شيء ومعه وبعده يرجع

---

(١) وهو غير المكون عندنا انتهى: أي التكوين بوصفه صفةً قائمةً بذات الله غير المكوِّن الحادث، وهو محور الفرق الجوهري بين الصفة ومتعلقها عند الحنفية. متطابق في النسختين. انظر: الماتريدي، كتاب التوحيد، ص٥٩.

(٢) قال الشيخ سعد الدين فله والتكوين وهو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل والخلق والتخليق والايجاد والاحدا والاختراع: الشيخ سعد الدين هو التفتازاني في شرحه على العقائد النسفية. «الاحدا» تصحيف لـ«الإحداث». في (ب/٧ يسرى): «قال الشيخ سعد الدين فالله والتكوين» بلفظ «فالله» بدل «فله» في (أ) — والأرجح أن ما في (ب) أصح إذ المعنى «فالله والتكوين صفة له». انظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص١٣٠.

(٣) ويفسر باخراج المعدوم من العدم الى الوجود صفة لله تعالى لاطباق العقل والنقل على انه تعال خالق للعالم مكون له: دليل الإجماع العقلي والنقلي على وصف الله تعالى بالخالق المكوِّن، مما يستلزم قيام صفة التكوين به. في (ب/٨ يمنى): «من المعدوم الى الوجود» بدل «من العدم الى الوجود» — فارق يسير في الصياغة، والمثبت من (أ). انظر: النسفي، تبصرة الأدلة، ج١، ص٣٠٨.

(٤) وامتناع اطلاق اسم المشتقه على الشيء من غير ان يكون ما اخذ الاشتقاق وصفه له قائما به انتهى: قاعدة لغوية أصولية مفادها أن المشتق لا يُطلق على الشيء إلا إذا كانت الصفة المشتق منها قائمة به فعلاً، فإطلاق «خالق» و«مكوِّن» على الله يقتضي قيام صفة الخلق والتكوين به سبحانه. في (ب/٨ يمنى): «وامتناع طلاق اسم المشتقه على النبي» — تصحيفان فاحشان: «طلاق» بدل «اطلاق» وسقط الهمزة، و«النبي» بدل «الشيء» — وكلاهما يُفسد المعنى. والصواب من (أ). انظر: الآمدي، الإحكام، ج١، ص٤٠.

(٥) الاضافي ولنا حي في القدرة وكونه قادرا فتامله ممعنه: هذا مستهل اللوح (أ/٧) متصل بما سبق، والتقدير: «والتعبير والتفسير الإضافي» المذكور في نهاية اللوح السابق. «ولنا حي» عبارة مشكلة في النسخة، ولعل أصلها «ولنا بحث» أو «ولنا نظر» — سقط أو تصحيف. «ممعنه» أي متأملاً إياه بتعمق وإمعان نظر. انظر: الجرجاني، التعريفات، ص٢٢١.

(٦) ومعنى ذكرت الله ذكرت اسمه وما اعبده فهو معبود فمن مقوله الاضافه دون الفعل والانفعال: يستشهد المصنف بهذين المثالين ليدل على أن معاني «الذكر» و«العبادة» من قبيل الإضافة والنسبة في المنطق لا من قبيل الفعل والانفعال الاصطلاحيين. انظر: الفارابي، كتاب الحروف، ص٩٧.

(٧) اذ لا يلزم في كل فعل اصطلاحي ان يكون معناه من مقولة الفعل المتتبع للانفعال: تنبيه على الفرق بين الفعل بالمعنى الاصطلاحي النحوي وبين مقولة الفعل المنطقية الأرسطية. «المتتبع للانفعال» أي المصحوب بانفعال في المفعول. انظر: ابن سينا، الشفاء — المنطق، ج١، ص١٠٥.

(٨) الا تراهم قد اخذ لفوا في العلم: في (أ): «اخذ لفوا» — تصحيف بانقلاب الحروف، وصوابه «اختلفوا في العلم» أي أن العلماء اختلفوا هل العلم الإلهي من مقولة الكيف أم الإضافة. لم يرد هذا المقطع في (ب) بهذا اللفظ. انظر: الجرجاني، شرح المواقف، ج٨، ص١٤.

الى القدم والبقاء[١] وحاصل ما ذكره الخيالي في الحاشيه والمنهوات[٢] ان التكوين هو المعنى الذي نجده في الفاعل وبه يمتاز عن عن غيره ويرتبط بالمفعول وان لم يوجد بعد[٣] وهذا المعنى يعم المختار والموجب ايضا اي الموجب بالذات كالنار للاحراق والشمس للاضاءة فانهما موجبان بالذات لاختيار ولا قدرة لهما[٤] بكل نقول هو موجود في الواجب بالنسبة الى نفس القدرة والارادة متقدم عليهما فكيف لا يكون صفة اخرى[٥] فعلم انه صفة غير القدرة والارادة متقدم عليهما فكيف لا يكون صفة اخرى فعلم انه صفة غير القدرة والارادة[٦] واما انه موجود ولا فهو اخر على طريق وجود سائر الصفات ان استقام يوصل الى انه موجود ايضا انتهى[٧] ثم قال التفتاذاني في حل عباره النفي المتقدمة[٨] ولما استدل القائلون بحدوث التكوين بانه لا يتصور بدون المكون كالضرب بدون المضروب[٩] فلو كان قديما لزم قدم المكونات وهو

---

(١) ومعنى كونه موجود قبل كل شيء ومعه وبعده يرجع الى القدم والبقاء: إشارة إلى صفتَي القِدَم والبقاء اللتين تدلان على سبق الله تعالى لكل شيء وبقائه بعده، وهما من الصفات الثبوتية السلبية عند أهل الكلام. انظر: السنوسي، أم البراهين، ص١٢.

(٢) وحاصل ما ذكره الخيالي في الحاشيه والمنهوات: الخيالي هو شمس الدين أحمد بن موسى الخيالي (ت٨٦٢هـ)، صاحب الحاشية على شرح العقائد النسفية للتفتازاني. «المنهوات» لفظ مشكل في (أ) ولعله تصحيف لـ«المنبهات» أو «التنبيهات». انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج١، ص١١٥٠.

(٣) ان التكوين هو المعنى الذي نجده في الفاعل وبه يمتاز عن عن غيره: تكرار «عن عن» في (أ) خطأ نسخي واضح من الناسخ. والمراد أن التكوين هو المعنى الذي يتميز به الفاعل ويربطه بمفعوله.

(٤) فانهما موجبان بالذات لاختيار ولا قدرة لهما: في (أ): «لاختيار» — سقطت «لا» النافية وهو سقط نسخي يقلب المعنى تماماً، وصوابه «لا اختيار ولا قدرة لهما». والموجب بالذات: ما يفعل فعله اضطراراً لا باختيار. انظر: الإيجي، المواقف، ص٢٨٩.

(٥) بكل نقول هو موجود في الواجب بالنسبة الى نفس القدرة والارادة متقدم عليهما: في (أ): «بكل» — لعله تصحيف لـ«بل» أداة الإضراب، وهو الأنسب للأسلوب والسياق. والمعنى: بل نقول إن هذا المعنى موجود في الله تعالى وهو متقدم على القدرة والإرادة بالرتبة. انظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص١٣٢.

(٦) فعلم انه صفة غير القدرة والارادة متقدم عليهما فكيف لا يكون صفة اخرى فعلم انه صفة غير القدرة والارادة: تكررت هذه الجملة مرتين في (أ) — تكرار نسخي واضح من الناسخ، ولم يرد في (ب) هذا التكرار. والمعنى: خلاصة الدليل على أن التكوين صفة مستقلة زائدة على القدرة والإرادة.

(٧) واما انه موجود ولا فهو اخر على طريق وجود سائر الصفات ان استقام يوصل الى انه موجود ايضا انتهى: عبارة مشكلة الضبط في (أ)، ولعل المراد: أما إثبات وجود التكوين فهو يسير على الطريق الذي تُثبَت به سائر الصفات الإلهية. «ولا» لعلها «أو لا».

(٨) ثم قال التفتاذاني في حل عباره النفي المتقدمة: في (أ): «التفتاذاني» بالذال — تصحيف، وصوابه «التفتازاني» بالزاي. وفي (أ): «النفي» — لعله تصحيف لـ«النسفي». والمراد عبارة النسفي المتقدمة في العقائد. انظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص١٢٨.

(٩) ان التكوين لا يتصور بدون المكون كالضرب بدون المضروب: حجة القائلين بحدوث التكوين: لا يُتصور التكوين إلا مع المكوِّن كما لا يُتصور الضرب إلا مع المضروب، فلو كان قديماً لزم قِدَم المكوَّنات. انظر: الإيجي، المواقف، ص٢٩١.

محال[١] اشار الى الوجوب بقوله وهو اي التكوين تكوينه للعالم ولكل جزء من اجزائه لا في الاذل بل لوقت وجود على حسب علمه وارادته[٢] فالتكوين باق ازل وابدا والمكون حادث بحدوث التعلق[٣] كما في العلم والقدره وغيرها من الصفات القديمه التي لا يلزم من قدمها قدم متعلاتها[٤] ان لم يتعلق بذات الله تعالى او صفة من صفاته لزم وتعطيل. [٧/و/أ] الصانع واستغناء الحوادث عن الموجد وهو محال[٥] وان تعلق فاما ان يستلزم ذلك قدم ما يتعلق وجوده فيلزم قدم العالم وهو باطل[٦] اولا فليكن التكوين ايضا قديما مع حدوث المكون المتعلق به انتهى[٧] وحاصل هذا كله منع الملازمة في قولهم فلو كان قديما لزم قدم المكونات[٨] ثم قال وما يقال اي في منعهما من ان القول بتعلق وجود مكون بالتكوين قول بحدوثه[٩]اذ القيم ما لا يتعلق بوجوده بالغير والحادث ما يتعلق وجوده به[١٠] ففيه نظر لان هذا معنى القديم الحادث بالذات على ما يقول به الفلاسفة[١١] واما عند المتكلمين

---

(١) فلو كان قديما لزم قدم المكونات وهو محال: هذا جوهر الاعتراض على مذهب الحنفية. والجواب عنه يأتي في الأرقام التالية بالتمييز بين قِدَم الصفة وقِدَم تعلّقها.

(٢) لا في الاذل بل لوقت وجود على حسب علمه وارادته: في (أ): «الاذل» — تصحيف لـ«الأزل». والجواب: التكوين أزلي لكن تعلّقه بالمكوّنات ليس في الأزل بل لوقت وجود كل مكوّن بحسب العلم الإلهي والإرادة. انظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص١٢٩.

(٣) فالتكوين باق ازل وابدا والمكون حادث بحدوث التعلق: أي الصفة (التكوين) أزلية أبدية، أما تعلّقها بالمكوّن فحادث بحدوثه. وهذا الجمع هو ما تنفرد به الحنفية الماتريدية. انظر: النسفي، تبصرة الأدلة، ج١، ص٣١٦.

(٤) التي لا يلزم من قدمها قدم متعلاتها: القياس على سائر الصفات: فالعلم الإلهي قديم ولا يلزم من قِدَمه قِدَم المعلومات، والقدرة قديمة ولا يلزم من قِدَمها قِدَم المقدورات. «متعلاتها» جمع متعلّق. انظر: الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص٧٩.

(٥) الصانع واستغناء الحوادث عن الموجد وهو محال: أي لو لم يتعلق التكوين بشيء لزم تعطيل الصانع، أي خلوّه عن صفة الفعل، واستغناء الحوادث عن موجدها وهما محالان بالعقل والشرع. انظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج٤، ص٣٠٨.

(٦) وان تعلق فاما ان يستلزم ذلك قدم ما يتعلق وجوده فيلزم قدم العالم وهو باطل: تقسيم حاصر: التكوين إما لا يتعلق فيلزم التعطيل، وإما أن يتعلق فإما يستلزم قِدَم العالم وهو باطل، أو لا يستلزمه وهو المختار.

(٧) اولا فليكن التكوين ايضا قديما مع حدوث المكون المتعلق به انتهى: «اولا» بمعنى «أو لا يستلزم» وهو الشق المختار: التكوين قديم ومتعلّقه حادث ولا تعارض. انظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص١٣١.

(٨) وحاصل هذا كله منع الملازمة في قولهم فلو كان قديما لزم قدم المكونات: خلاصة الجواب هو منع الملازمة بين قِدَم الصفة وقِدَم متعلّقها، وهو جواب منطقي محكم. انظر: النسفي، تبصرة الأدلة، ج١، ص٣١٧.

(٩) ثم قال وما يقال اي في منعهما من ان القول بتعلق وجود مكون بالتكوين قول بحدوثه: أي اعتراض آخر: إذا كان وجود المكوّن متعلّقاً بالتكوين فهذا يعني أن التكوين محتاج إليه في وجوده، فيكون حادثاً. «وجود مكون» أي وجود مكوّن بالفتح.

(١٠) اذ القيم ما لا يتعلق بوجوده بالغير والحادث ما يتعلق وجوده به: في (أ): «القيم» — تصحيف واضح لـ«القديم». وهذا تعريف القديم والحادث على مذهب الفلاسفة. انظر: ابن سينا، النجاة، ص٥٢٤.

(١١) ففيه نظر لان هذا معنى القديم الحادث بالذات على ما يقول به الفلاسفة: رد التفتازاني: هذا التعريف يصح على مذهب

فالحادث فالوجود بديهة ان يكون مسبوق بالعدم والقديم بخلافه[١] ومجرد تعلق وجود بالغير لا يستلزم الحدوث بهذا المعنى[٢] لجواز ان يكون محتاجا الى الغير صادرا عنه دائما بدوامه كما ذهب اليه الفلاسفة فيما ادعوا قدمه من الممكنات كالهيوله مثل[٣] نعم اذا بيتنا صدور العلم عن الصانع بالاختيار دون الايجاب بدليل لا يتوقف على حدوث العلم[٤] كان القول بتعلق وجود بتكوين الله تعالى قولا بحدوثه[٥] ومنها ههنا يقال ان التنصيص على كل جزء من اجزاء العالم اشارة الى الرد على من زعم قدم بعض الاجزاء كالهيولي[٦] والا فهم انما يقولون بقدمها بمعنى عدم المسبوقيه بالعدم لا بمعنى عدم تكوين بالغير انتهى[٧] قلت وهذا تكلم على السند وهو لا يفيد[٨] وكذلك قال البيضاوي في الطوالع اعلم ان صفات الله تعالى تنقسم الى اضافات لا وجود لها في الاعيان كتعلق العلم والقدره والاراده وهي مبتدله ومتغيره[٩] والى امور حقيقية كنفس العلم والقدرة والقدرة والارادة وهي قديمه لا تتبدل ولا تتغير خلافا[١٠].[٧/ظ/أ]للكراميه انتهى[١] اقول ما تبدل

الفلاسفة في الواجب والممكن بالذات لا على مذهب المتكلمين، فلا يلزم المتكلمَ قبولُه. انظر: الغزالي، تهافت الفلاسفة، ص٧٦.

(١) واما عند المتكلمين فالحادث فالوجود بديهة ان يكون مسبوق بالعدم والقديم بخلافه: الحادث عند المتكلمين ما سبقه العدم، والقديم ما لم يسبقه عدم، وهذا معيار مغاير لمعيار الفلاسفة. «بديهة» أي بيّنٌ بداهةً. انظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج١، ص٢٠٢.

(٢) ومجرد تعلق وجود بالغير لا يستلزم الحدوث بهذا المعنى: أي مجرد احتياج الشيء في وجوده إلى غيره لا يعني أنه مسبوق بالعدم، فالاحتياج قد يكون دائماً بدوام المحتاج إليه.

(٣) كالهيوله مثل: الهيولى (Hyle) هي المادة الأولى عند الفلاسفة اليونانيين وأتباعهم، يدّعون قِدَمها مع احتياجها إلى العلة الفاعلة. و«مثل» في آخر الجملة للتمثيل. انظر: ابن رشد، تهافت التهافت، ص١٢.

(٤) نعم اذا بيتنا صدور العلم عن الصانع بالاختيار دون الايجاب بدليل لا يتوقف على حدوث العلم: «بيتنا» أي أثبتنا وقرّرنا. والمعنى: إذا أثبتنا بدليل مستقل أن الفعل الإلهي صادر بالاختيار لا بالإيجاب الذاتي. انظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج٤، ص٣١٢.

(٥) كان القول بتعلق وجود بتكوين الله تعالى قولا بحدوثه: في هذه الحالة وحدها يصح الاعتراض بأن تعلُّق التكوين بالمكوّن يستلزم حدوثه.

(٦) ومنها ههنا يقال ان التنصيص على كل جزء من اجزاء العالم اشارة الى الرد على من زعم قدم بعض الاجزاء كالهيولي: «ومنها» أي من الفوائد المستخلصة من كلام التفتازاني. والتنصيص على «كل جزء» في عبارة النسفي ردٌّ صريح على الفلاسفة القائلين بقِدَم الهيولى. انظر: النسفي، العقائد النسفية، ص١٢٩.

(٧) لا بمعنى عدم تكوين بالغير انتهى: أي الفلاسفة يقولون بقِدَم الهيولى بمعنى عدم مسبوقيتها بالعدم لا بمعنى استغنائها عن المكوِّن. انظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج٤، ص٣١٤.

(٨) قلت وهذا تكلم على السند وهو لا يفيد: تعليق المصنف الشخصي: يرى أن هذا الكلام لا يرقى إلى مستوى الدليل العقلي المستقل لكونه يدور على السند النصي. «تكلم على السند» أي كلام مبني على الاستناد إلى النصوص دون دليل عقلي مستقل.

(٩) البيضاوي في الطوالع وهي مبتدله ومتغيره: البيضاوي هو ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، وكتابه «طوالع الأنوار من مطالع الأنظار» من أمهات كتب الكلام. «مبتدله» أي متبدِّلة متغيرة بتغير متعلّقاتها. انظر: البيضاوي، طوالع الأنوار، ص٢١٠.

(١٠) والى امور حقيقية كنفس العلم والقدرة والارادة وهي قديمه لا تتبدل ولا تتغير خلافا: يقسم البيضاوي صفات الله تعالى إلى إضافية تعلُّقية وحقيقية ذاتية. «خلافاً» أي خلافاً للكرامية ومن

تعلق القدرة وتغيره فقد يظهر بتعلقها بوجود زيت اليوم وعدمه على[٢] واما تعلق الاراده فلا يصح فيه التبدل والتغير لان كل من تعلقها بوجود اليوم وتعلقها بعدمه غدا قديم[٣] واما تعلق العلم فلا يظهر فيه ذلك في هذه المسألة بل في باب اخر وهو ان علمه يتعلق بالشيء قبل وجوده بانه سيوجد وبعد وجوده بانه قد وجد[٤] ولهذا التفصيل يتضح لك تعلق باقي الصفات وهذا كلام مع العلامة والقاضي بل على العلامة شيء اخر[٥] وهو الان الانسب بكلام المصنف ان يكون تعلق التكوين ازليه قاله الخيال بل لا يستقيم غيره[٦] ثم قال التفتازاني والحاصل اي حاصل جواب المصنف عن قولهم ان التكوين لا يتصور بدون المكون كالضرب بدون مضروب انا لا ظلم انه لا يتصور التكوين بدون وجود مكون[٧] وان وزان معه لوزان الضرب مع المضروب فان الضرب صفة اضافية لا تتصور بدون المضافين اعني الضارب والمضروب[٨] والتكوين صفة حقيقية هي مبدا الاضافة التي هي اخراج المعدوم من العدم الى الوجود لاعيانها[٩] حتى لو كانت عينها على ما وقع في عباره المشايخ اي من الأشاعرة على ما هو الظاهر لكن القول بتحققها بدون المكون مكابرة اي عناده

سلك مسلكهم القائلين بحدوث بعض الصفات. انظر: البيضاوي، طوالع الأنوار، ص٢١١.

(١) **للكراميه انتهى** :الكرامية: فرقة إسلامية كلامية تنسب إلى محمد بن كرام السجستاني (ت٢٥٥هـ)، وقد قالوا بحدوث بعض الصفات وجواز قيام الحوادث بذات الله تعالى. «انتهى» أي انتهى كلام البيضاوي.

(٢) **ما تبدل تعلق القدرة وتغيره فقد يظهر بتعلقها بوجود زيت اليوم وعدمه على»** :زيت اليوم» في (أ) — لعله تصحيف لـ«زيد اليوم» أي وجود زيد اليوم. والكلام مقطوع «على» في آخر السطر والتقدير «على ما ذُكر.«

(٣) **واما تعلق الاراده فلا يصح فيه التبدل والتغير لان كل من تعلقها بوجود اليوم وتعلقها بعدمه غدا قديم** :أي تعلُّق الإرادة الإلهية بالشيء قديم سواء تعلّقت بوجوده اليوم أو بعدمه غداً، ولا تبدّل فيه.

(٤) **وهو ان علمه يتعلق بالشيء قبل وجوده بانه سيوجد وبعد وجوده بانه قد وجد** :إشارة إلى مسألة العلم الإلهي بالأشياء قبل وجودها وبعده، وأن هذا التعلُّق مختلف الصيغة لا مختلف الصفة.

(٥) **وهذا كلام مع العلامة والقاضي بل على العلامة شيء اخر»** :العلامة» يُطلق غالباً على التفتازاني. و«القاضي» يُطلق على الجرجاني السيد السند. والمصنف يُفرِّق بين موقفه من الاثنين ويرى أن ما عنده يرد على العلامة وحده.

---

(٦) **ان يكون تعلق التكوين ازليه قاله الخيال بل لا يستقيم غيره»** :الخيال» أي الخيالي. وهذا التصريح بأن تعلُّق التكوين أزلي هو ما ينفرد به الحنفية الماتريدية ويُنكره المخالفون.

(٧) **انا لاظلم انه لا يتصور التكوين بدون وجود مكون** :في (أ): «لاظلم» — تصحيف، وصوابه «لا نُسلِّم» أي لا نُقرُّ بهذه الملازمة. وهو جواب بمنع المقدمة الأولى. انظر: التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص١٣٣.

(٨) **فان الضرب صفة اضافية لا تتصور بدون المضافين اعني الضارب والمضروب** :تمييز بين الضرب والتكوين: الضرب صفة إضافية تستلزم طرفين، أما التكوين فصفة حقيقية لا تستلزم ذلك.

(٩) **والتكوين صفة حقيقية هي مبدا الاضافة التي هي اخراج المعدوم من العدم الى الوجود لاعيانها»** :لأعيانها» أي لذواتها. والتكوين صفة حقيقية قائمة بذات الله سبحانه، وهي مبدأ الإضافة التي هي إخراج المعدوم إلى الوجود. في (ب/٨ يمنى): «من المعدوم الى الوجود» بدل «من العدم الى الوجود» — فارق يسير، والمثبت من (أ).

وانكار للضروري[١] فلا يندفع بما يقال من ان الضرب عن عرض مستحيل البقاء فلابد لتعلقه بالمفعول ووصول الالم اليه من وجود المفعول معه اذ لو تاخر لنا عدم[٢] وهو بخلاف فعل البارئ فانه ازلي واجب الدوام يبقى الى وقت وجود المفعول انتهى[٣] وهذا الجواب لصاحب العمدة وهو سفسطة وهي الاستدلال على نفي ما علم ثبوته بالضرورة بخلاف العناد فانه. [٨ /و/أ] نفي ذلك بلا استدلال[٤] واما الم المكابرة ثمانية الضروري والبديهي ومبدا الشيء عليه[٥] والمراد ها هنا صفة من شأني الايجاد والاختراع[٦] وقول النسفي وهو غير المكون عندنا جمله بعضهم من تمت الجواب وحمل الغير على المستوى[٧] وقال وهو غيره لصحة الانفكاك بينهما فلا يكون اضافة كالضرب[٨] والا لما كان غير لامتناع انفكاكه حين عن المكون[٩] وليس شيء لان صحة الانفكاك في التكوين مسلمه عند الخصم وفي المكون موجودة في الاضافه ايضا كما في المكون حال بقائه[١٠] على ان عدم الغيرية لا يكفيه اللزوم من جانب كالعرض مع المحله والصفه المحدثة

---

(١) **مكابرة اي عناده وانكار للضروري** :السفسطة: الاستدلال على نفي ما علم ثبوته بالضرورة. والعناد: إنكار الضروري بلا استدلال. والمكابرة: الجمع بين الأمرين.

(٢) **فلا يندفع بما يقال من ان الضرب عن عرض مستحيل البقاء فلابد لتعلقه بالمفعول ووصول الالم اليه من وجود المفعول معه اذ لو تاخر لنا عدم** :لنا عدم» في (أ) — تصحيف، والتقدير «لوقعنا في العدم» أو «لعُدِم». والمعنى: لا يُجاب بأن الضرب عَرَضٌ لا يبقى فيستلزم وجود المضروب.

(٣) **وهو بخلاف فعل البارئ فانه ازلي واجب الدوام يبقى الى وقت وجود المفعول انتهى** :أي الفعل الإلهي أزلي واجب الدوام فلا يشترط وجود متعلّقه معه في الأزل، وهذا مما يُفرّق به بين الفعل الحادث والفعل الأزلي.

(٤) **وهذا الجواب لصاحب العمده وهو سفسطة وهي الاستدلال على نفي ما علم ثبوته بالضرورة بخلاف العناد فانه نفي ذلك بلا استدلال** :صاحب «العمدة» كتاب في الكلام. والمصنف يرد الجواب المذكور ويصفه بالسفسطة لأنه يستدل على نفي ما ثبت بالضرورة.

(٥) **واما الم المكابرة ثمانيه الضروري والبديهي ومبدا الشيء عليه**» :الم» في (أ) — تصحيف واضح للكلمة بأكملها. وعبارة «أقسام المكابرة ثمانية» هو التقدير الأنسب، إذ المكابرة تُقسَّم إلى أقسام منها: إنكار الضروري والبديهي ومبادئ الأشياء.

---

(٦) **والمراد ها هنا صفة من شاني الايجاد والاختراع**» :شاني» أي من شأنه، أي صفة من شأنها الإيجاد والاختراع وهي صفة التكوين.

(٧) **وقول النسفي وهو غير المكون عندنا جمله بعضهم من تمت الجواب وحمل الغير على المستوى**» :المستوى» لعله تصحيف لـ«المساوي». ومعنى العبارة: أن بعضهم جعل قول النسفي «وهو غير المكوّن» تتمةً للجواب وحمل «الغير» على المساواة.

(٨) **وقال وهو غيره لصحة الانفكاك بينهما فلا يكون اضافة كالضرب** :أي التكوين غير المكوّن لإمكان الانفكاك بينهما، وما صحّ انفكاكه لا يكون إضافةً محضة كالضرب الذي لا ينفكّ عن مضروبه.

(٩) **والا لما كان غير لامتناع انفكاكه حين عن المكون** : »حين» في (أ) — لعله تصحيف لـ«حينئذٍ» أو زيادة مقحمة. والمعنى: لو لم ينفكّ لما كان غيراً أصلاً.

(١٠) **لان صحة الانفكاك في التكوين مسلمه عند الخصم وفي المكون موجودة في الاضافه ايضا كما في المكون حال بقائه** : أي الانفكاك ممكن في الإضافات أيضاً كانفكاك التكوين عن المكوّن حال بقاء المكوّن.

معدات بخلاف الصفه القديمة كما افاد الخيال[١] وقال الله ينبغي للعاقل ان يتامل في امثال هذه المباحث ولا ينسب الى الراسخين من علماء الاصول ما يكون استحاله بديهية ظاهرة على من له ادنى تمييز[٢] بل يطلب لكلامهم محملا يصلح محلا لنزع العلماء وخلاف العقلاء[٣] فان من قال التكوين عين المكون اراد ان الفاعل اذا فعل شيئا فليس ها هنا الا الفاعل والمفعول[٤] واما المعنى الذي يعبر عنه بالتكوين والايجاد ونحو ذلك فهو امر اعتباري يحصل في العقل من نسبه الفاعل الى المفعول ليس امرا محققا مغاير للمفعول في الخارج[٥] ولم يردان يفقهوم التكوين وهو بعينه مفهوم المكون ليلزم المحالات[٦] وهذا كما يقال ان الوجود عين الماهية في الخارج بمعنى انه ليس في الخارج للماهية تحقق ولعارضها المسمى الوجود تحقق اخر حتى يجتمعاه اجتماع القابل والمقبول كالجسم والسواد[٧] بل لما هي اذ كانت فتكونها هو وجودها لكنها متغايران في العقل بمعنى للعقل ان يلاحظ الماهية دون الوجود وبالعكس فلا يتم ابطال هذا الراي الا باثبات[٨].[٨/ظ/أ]

وصفاته[٩] لقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه[١٠] ولكن يعارضه الحديث وقوله تعالى ويبقى وجه ربك

---

(١) **على ان عدم الغيرية لا يكفيه اللزوم من جانب كالعرض مع المحله والصفه المحدثة معدات بخلاف الصفه القديمة كما افاد الخيال»** :المحلّة» موضع قيام العَرَض. و«معدات» أي تنعدم بانعدامها. والمعنى: أن عدم الغيرية لا يكفي فيه اللزوم من جانب واحد، والصفة القديمة تختلف في هذا عن الصفة الحادثة.

(٢) **ولا ينسب الى الراسخين من علماء الاصول ما يكون استحاله بديهية ظاهرة على من له ادنى تمييز** :نصيحة المصنف بحسن الظن بالعلماء الراسخين وعدم نسبة ما يستحيل إليهم، والتماس المحامل الصحيحة لكلامهم.

(٣) **بل يطلب لكلامهم محملا يصلح محلا لنزع العلماء وخلاف العقلاء»** :نزع» أي جدل واحتجاج. والمعنى: ينبغي البحث عن محمل لكلام العلماء يصلح محلاً للخلاف العلمي المشروع.

(٤) **فان من قال التكوين عين المكون اراد ان الفاعل اذا فعل شيئا فليس ها هنا الا الفاعل والمفعول** :توضيح مراد من قال بأن التكوين عين المكوّن: مرادهم أنه ليس في الخارج إلا الفاعل والمفعول، والتكوين أمر اعتباري عقلي.

(٥) **فهو امر اعتباري يحصل في العقل من نسبه الفاعل الى المفعول ليس امرا محققا مغاير للمفعول في الخارج** :الأمر الاعتباري: ما لا وجود له في الخارج بل في الذهن فقط. وهذا هو مذهب منكري صفة التكوين الحقيقية.

(٦) **ولم يردان يفقهوم التكوين وهو بعينه مفهوم المكون ليلزم المحالات»** :يفقهوم» في (أ) — تصحيف لـ«يُفهِموا» أي لم يُريدوا أن يُفهِموا أن التكوين هو عين مفهوم المكوّن لفظاً وإلا لزمت محالات.

(٧) **حتى يجتمعاه اجتماع القابل والمقبول كالجسم والسواد** : القابل والمقبول: الجوهر والعَرَض في المصطلح الفلسفي. الجسم قابل للسواد، والسواد مقبول فيه.

(٨) **فلا يتم ابطال هذا الراي الا باثبات** :الكلام مقطوع في آخر اللوح ويستمر في اللوح التالي.

(٩) **وصفاته** :هذه الكلمة مبتورة في مستهل الصفحة، وهي تكملة لما قبلها من الصفحة السابقة. وفي (ب): ليس في هذا الموضع هذه الكلمة — سقط واضح بين الصفحتين. والمثبت من الأصل (أ).

(١٠) **كل شيء هالك الا وجهه** :إشارة إلى قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وهي من آيات الصفات التي اختلف المفسِّرون في تأويلها.

ذو الجلال والاكرام[١] واما قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه فيمكن حمله على الــزواج[٢] وهــو ظــاهر ويمكن انه عام خص منه صفات البارئ تعالى بالدليل الدال على وجود الصفات وامتناع امتدادها[٣] والضمير في وبصره الى ما الواقعه على المخلــوق[٤] فيصــير المعنى لا حرفتا[٥] نواره كله مخلوق ينظر اليه تعالى قريبا كان او بعيدا اي يعمل احراق الناظرين وهذا هو المطلوب ولعل هناك فرقا بين نظر ان الناظرا اليــه وبين عليه له فالثاني ارفق من الاول فغايته الدك[٦] كما يدل عليه مجموع الحديث وقوله تعالى فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا وخرا موسى ساق[٧] اي مغشيا عليــه من نظره الى الجبل وما حصل لــه والــدك الــدق[٨] والذكاء[٩] الناقه لا سنام لها والارض لا اكم فيها وبهــا قرى هذا وقوله تعالى فاذا جاء وعد ربي جعله دكاء[١٠] دكاء[١٠] يجعل الارض التي هو فيها مستويه بازالتــه قال الشيخ ابو منصور[١١] معنى التجلي للجبل ما قال الاشعري انه تعالى خلق في الجبل حياه وعلما ورؤيــا حتى داعبه[١٢] انتهى وهذا وان كان ظاهرا في بــادئ الراي لم تعينا[١٣] من مثل هذا التركيب الا انــه فيــه

---

(١) **ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام** :قوله تعــالى: ﴿وَيَبْقَــى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]. استشــهد بهــا المؤلف في مقابل آية القصص.

(٢) **فيمكن حمله على الزواج** :في الأصــل (أ): «الــزواج» — تصحيف واضح، وصوابه «الزوال»، أي يمكن حمل الهلاك علــى الزوال والفناء لا على العدم المطلق. وفــي (ب): لــم يــرد هــذا الموضع بنصه. والتصحيح من المحقق.

(٣) **وامتناع امتدادها** :في الأصــل (أ): «امتنــاع امتــدادها» — والصواب «امتناع انعدامها» أي اســتحالة فنــاء صــفات الله تعالى. وفي (ب): لم يرد. والتصحيح من المحقق.

(٤) **والضمير في وبصره الى ما الواقعه على المخلوق** :المقصود أن الضمير في «بصره» في الحديث يعود إلى «مــا» الموصــولة الواقعة على المخلوق، أي ما انتهى إليه بصره تعالى من مخلوقاته.

(٥) **لا حرفتا** :في الأصل (أ): «لا حرفتــا» — تصــحيف غيــر واضح المعنى، ولعل صوابه «لا يُحــيط» أو نحــوه. وفــي (ب): عبارة مغايرة. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(٦) **فغايته الدك** :الدّك: الكسر والهدم والتسوية بــالأرض. يقــال: ددكت الشيء أدكُّه إذا كسرته وسوّيته بالأرض. انظــر: ابــن منظور، لسان العرب، مادة (دكك).

(٧) وخرا موسى ساق :في الأصل (أ): «وخرا موسى ســاق» — والصواب «وَخَرَّ مُوسَى صَعِقاً» كما في قوله تعــالى: ﴿فَلَمَّــا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَــعِقًا﴾ [الأعــراف: ١٤٣]. وفي (ب): «وخرا موسى ساق» أيضاً — تصحيف في كلتا النسختين. والتصحيح من المصحف الشريف.

(٨) والدك الدق :الدّك والدّق متقاربان في المعنى، وكلاهما بمعنــى الكسر والتسوية. انظر: الفيومي، المصباح المنير، مادة (دك).

(٩) والذكاء :في الأصل (أ): «والذكاء» — تصــحيف، وصــوابه «والدّكّاء»، وهي الأرض المستوية التي لا نشوز فيها. انظــر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (دكك).

(١٠) جعله دكاء :قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّي أَعْلَمُ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّــي جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾ [الكهف: ٩٨]. والدكاء هنا: الأرض المستوية.

(١١) قال الشيخ ابو منصور :هو أبو منصور محمــد بــن محمــد الماتريدي السمرقندي (ت٣٣٣هـ)، إمام أهل السنة فــي علــم الكلام. انظر: الزركلي، الأعلام، ٢٠/٧.

(١٢) حتى داعبه :في الأصل (أ): «داعبه» — تصحيف، وصوابه وصوابه «رآه» أو «أدركه» في سياق نقل قول الأشعري. وفي (ب): «داعبه» أيضــاً — تصــحيف فــي كلتــا النســختين. والمقصود أن الجبل أُعطي إدراكاً حتى تجلّى له.

(١٣) **لم تعينا** :في الأصل (أ): «لم تعينا» — تصحيف، وصــوابه «لم يُعيّن» أو «لا يتعيّن». والمعنى: أن هذا التركيب لا يتعــين منه المعنى الذي أراده الأشعري. والتصحيح من المحقق.

امور الله تحت[١] الى الانبات[٢] وفي وقوع ذلك للجبل ما فيها على حاله من العظمه والهيبه ما ليس فيما قال وتاتي اللام للتعليل وموافقه[٣] على قوله في الحديث لو كشفه في الكلمه الخامسه وعن ابي هريره رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قاتل احدكم اخاه فلي تهن الوجه[٤] اخرجه الشيخان ورواه مسلم فان الله الدم[٥] على رسوله قول القتل ارهاق الروح يطلق عليه بلبه[٦] وهو الضرب الشديد وهذا النهي عند المفاعله[٧] فما الظن يضرب الوجه من غير. [٩/و/أ] مقاتله من الجانبين وجنبه[٨] كبعد وزنا ومعنى من الجنب وانجينا[٩] به الشريعتان وقوله تعالى والجار ذا القربى والجار الجنبي[١٠] وقوله تعالى فبصرت به عن جنب وهم لا يشعرون[١١] اي ابصرته عن بعد وجنب كان نعصر[١٢] بمعنى الابعاد وتقول جنبته الشر وافتعل ياتي موافقا للمجرد[١٣] فان الله خلق ادم على صورته[١٤] اي على تمثال الوجه او على

---

(١) **دعوه امور الله تحت** :في الأصل (أ): «دعوه امور الله تحت» — عبارة مضطربة والظاهر أن فيها سقطاً، ولعل صوابه «دعوى أمور الله تحت» أي إخضاع أمور الله تعالى للقياس. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(٢) **الى الانبات** :في الأصل (أ): «الانبات» — تصحيف، ولعل صوابه «الإثبات» أي إثبات الصفات على وجه يوهم التشبيه. والتصحيح من المحقق.

(٣) **وموافقه** :في الأصل (أ): «وموافقه» — والصواب «وموافقةً» أو «موافقاً» على ما يقتضيه السياق. والمثبت من الأصل (أ).

(٤) **فلي تهن الوجه** :في الأصل (أ): «فلي تهن» — تصحيف، وصوابه «فَلَا يَلْتَهِن» أو «فلا يَهِن» أي لا يضرب. وأصل الحديث: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ». أخرجه البخاري ومسلم. وفي (ب): «فلي تهن الوجه» أيضاً — تصحيف في كلتا النسختين.

(٥) **فان الله الدم** :في الأصل (أ): «الدم» — تصحيف واضح. ولعل صوابه «فإن الله حرَّم» أو «فإن الله ألزَم». والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(٦) **ارهاق الروح يطلق عليه بلبه** :في الأصل (أ): «يطلق عليه بلبه» — تصحيف، ولعل صوابه «يُطلق عليه بلُبِّه» أي بجوهره وحقيقته، أو أن «بلبه» تحريف لكلمة أخرى. والإرهاق: الإرهاب والإتعاب الشديد. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (رهق).

(٧) **المفاعله** :المفاعلة: المقاتلة والمضاربة بين طرفين، أي أن النهي عن ضرب الوجه جاء في سياق القتال بين اثنين. انظر: الفيومي، المصباح المنير، مادة (فعل).

(٨) **وجنبه** :الجَنَب بفتح النون: البُعد. يقال: رجلٌ جَنِبٌ أي بعيد. وفي (ب): «وجنبه كبعد» — موافقة للأصل (أ). انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (جنب).

(٩) **وانجينا** :في الأصل (أ): «وانجينا» — تصحيف، وصوابه «وإجراءً» أو «وإيجاباً». والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(١٠) **والجار ذا القربى والجار الجنبي** :إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦]. والجار الجُنُب: الغريب البعيد النسب. انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٨٦/٥.

(١١) **فبصرت به عن جنب وهم لا يشعرون** :قوله تعالى: بِهِ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [القصص: ١١]. والجُنُب هنا: البُعد، أي أبصرته عن بُعد.

(١٢) **وجنب كان نعصر** :في الأصل (أ): «نعصر» — تصحيف معنى له. وصوابه «يُعبِّر» أو «جُعل» أي أن «جنب» استُعمل بمعنى البُعد. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(١٣) **وافتعل ياتي موافقا للمجرد** :أي أن وزن «افتعل» قد يأتي بمعنى الفعل الثلاثي المجرد، كـ«اجتنب» بمعنى «جنب». انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٢/٣.

(١٤) **فان الله خلق ادم على صورته** :إشارة إلى الحديث النبوي: «إن الله خلق آدم على صورته». أخرجه البخاري ومسلم. وقد

بينه[١] من الصفات تعالى وفي الوجه منها ما ليس في بقيه الاعضاء الظاهره فان فيه السمع والبصر والكلام والظودة[٢] تطلق على التمثال وعلى الصفه وعن ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قلوب بني ادم بين اصبعين من اصابع الرحمن كقلب واحد يصرف حيث شاء ثم قال رسول الله صلى الله عليه اللهم مصرف القلوب ثبت قلوبنا على طاعتك اخرجه مسلم[٣]اقوله[٤] الصرف التغيير والتحويل ثم انصرفوا صرفه الله قلوبهم والتعريف مبالغ فيه ومنده[٥] قوله تعالى وتصريف الرياح فالمعنى يحول القلوب ويقلبها كثيرا في موريشاوها[٦] وجوه امره مدير درها[٧] اللهم مصرف القلوب ثبت قلوبنا على ما تطلبه من العقائد وعلى الرغبه في الاعمال التي امرتنا بها وفي الاصبع تليه الهمزه من تليت الباء[٨] والعاشره كعصفور وافصحها بكسر الهمزه وفتح الباء[٩] والله تعالى منزه عن مطلق الجارح[١٠] حتى كاليد والاصبع فكل منهما ما ولى بالقدره[١١] وهي واحده نحو يد الله فوق

اختلف العلماء في مرجع الضمير: هل يعود على الله أم على آدم. انظر: ابن حجر، فتح الباري، ١٨٣/٥.

(١) **او على بينه** :في الأصل (أ): «بينه» — تصحيف، وصوابه «بيانه» أو «بنيته» أي تركيبه. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(٢) **والظوده** :في الأصل (أ): «الظوده» — تصحيف، وصوابه «الصورة» أو «الهيئة». وفي (ب): «الظوده» أيضاً — تصحيف في كلتا النسختين. والتصحيح من المحقق.

(٣) قلوب بني ادم بين اصبعين من اصابع الرحمن...اخرجه مسلم :الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب، برقم (٢٦٥٤). وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده، ١٦٨/٢.

(٤) اقوله :في الأصل (أ): «اقوله» — تصحيف، وصوابه «أقول:» أي ابتداء تعليق المؤلف على الحديث. وفي (ب): «اقول» — والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(٥) ومنده :في الأصل (أ): «ومنده» — تصحيف، وصوابه «ومنه» أي ومن هذا المعنى. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

---

(٦) **في موريشاوها** :في الأصل (أ): «موريشاوها» — تصحيف غير واضح، ولعل صوابه «مواريها» أو «مجاريها» أي في مساراتها وتقلباتها. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(٧) **وجوه امره مدير درها** :في الأصل (أ): عبارة مضطربة — تصحيف، ولعل صوابه «وجوه أمره ومدير أمورها». والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(٨) **تليه الهمزه من تليت الباء** :في الأصل (أ): «تليه الهمزه من تليت الباء» — عبارة في بيان ضبط لفظ «إصبع»، أي أن الهمزة تلي الباء في بعض أوزانه. وفي (ب): عبارة مختلفة. والمثبت من الأصل (أ).

(٩) **وافصحها بكسر الهمزه وفتح الباء** :أي أفصح لغات «إصبع» هي بكسر الهمزة وفتح الباء «إِصبَع». وقد ذكر اللغويون فيها لغات عدة. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة (صبع).

(١٠) **منزه عن مطلق الجارح** :في الأصل (أ): «منزل» — تصحيف، وصوابه «منزّه». والمعنى: أن الله تعالى مُقدّس عن أن يكون له جارحة كاليد والإصبع على الحقيقة. والمثبت بالتصحيح من المحقق.

(١١) **فكل منهما ما ولى بالقدره** :في الأصل (أ): «ما ولى — تصحيف، ولعل صوابه «ما يُؤوّل بالقدرة» أي يُفسّر باعتبار القدرة الإلهية. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(١٢) **يد الله فوق ايديهم** :إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]. وهي من آيات الصفات المؤوّلة عند الماتريدية بالقدرة والنعمة.

ونحو ما منعك ان سجد لما خلق بين بيديه[١] وكان التنين[٢] للشريف وكثره الايات التي في ادم ونحو والسماء بنيناها[٣] هذا يدكون[٤]الجمعه لاكثريات الايات الايات وعدم السماء وقول الحديث بين الاصبعين انما خاصتها[٥] وبالذكر لله لا اله[٦] على مبالغه في النحو وتجيب[٧] فوق يكون باليدين بخلاف الذي يد واحده ولا ولا يليق اصغر[٨][٩/ظ/أ].

(١) **ما منعك ان سجد لما خلق بين بيديه** :إشارة إلى قوله تعالى: تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ والتثنية هنا للتشريف عند كثير من أهل الكلام.

(٢) **وكان التنين** :في الأصل (أ): «التنين» — تصحيف واضح، وصوابه «التثنية». والمعنى: أن التثنية في «بيدَيَّ» جاءت للتشريف. وفي (ب): «التنين» أيضاً — تصحيف في كلتا النسختين.

(٣) **والسماء بنيناها** :إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]. وفي الأصل (أ): «بينا» — سقط «هـ» من «بنيناها». والتصحيح من المصحف الشريف.

(٤) **هذا يدكون** :في الأصل (أ): «يدكون» — تصحيف، وصوابه وصوابه «يُدلُّ» أو «يدل». والمعنى: أن جمع «يد» في الآية يدل على كثرة الأيدي. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(٥) **انما خاصتها** :في الأصل (أ): «انما خاصتها» — والمعنى أن أن ذِكر «الإصبعين» في الحديث إنما هو من باب الخصوصية والتشريف. والمثبت من الأصل (أ).

(٦) **وبالذكر لله لا اله** :في الأصل (أ): عبارة مضطربة — تصحيف، ولعل صوابه «وبالذكر الله لا إله» أي كلمة التوحيد. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(٧) **وتجيب** :في الأصل (أ): «وتجيب» — تصحيف، وصوابه «وتُجيب» أو «ويُجاب». والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة.

(٨) **ولا يليق اصغر** :الكلام مبتور في آخر الصفحة ولم يكتمل في في الأصل (أ). وفي (ب): الصفحة الأخيرة تحتوي على خاتمة الرسالة بنص مختلف تماماً لا يتطابق مع نهاية (أ)، مما يُشير إلى أن النسخة (ب) أكملت بنسخة أخرى أو أن ناسخها أسقط ختام الرسالة الأصلي واستبدله بنص آخر. والمثبت من الأصل (أ) مع الإشارة إلى الاضطراب.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر

١. الآمدي، سيف الدين علي بن محمد (ت٦٣١هـ) :**الإحكام في أصول الأحكام**، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢هـ

٢. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبدالله بن يوسف (ت٧٦١هـ) :**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).

٣. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود (ت٥٨٧هـ) :**بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٤. ابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن أحمد (ت٦٢٠هـ) :**المغني**، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).

٥. الحطّاب، محمد بن محمد الرُّعيني (ت٩٥٤هـ) :**مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤١٢هـ.

٦. الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (ت٧٥٦هـ) :**المواقف في علم الكلام**، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٧. ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبدالله (ت٤٢٨هـ) :**النجاة**، تحقيق: محمد تقي دانش پژوه، انتشارات دانشگاه تهران، طهران، ١٣٦٤هـ.

٨. ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبدالله (ت٤٢٨هـ) :**الإشارات والتنبيهات**، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، (د.ت).

٩. ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبدالله (ت٤٢٨هـ) :**الشفاء — المنطق**، تحقيق: الأب قنواتي وآخرون، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٧٩هـ.

١٠. التفتازاني، مسعود بن عمر سعد الدين (ت٧٩٢هـ) :**شرح العقائد النسفية**، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ت).

١١. التفتازاني، مسعود بن عمر سعد الدين (ت٧٩٢هـ) :**شرح المقاصد في علم الكلام**، دار عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٢. التفتازاني، مسعود بن عمر سعد الدين (ت٧٩٢هـ) :**شرح التلويح على التوضيح**، مكتبة صبيح، القاهرة، (د.ت).

١٣. التفتازاني، مسعود بن عمر سعد الدين (ت٧٩٢هـ) :**المطوّل شرح تلخيص المفتاح**، مكتبة الصدّيق، الطائف، ١٤٠٧هـ.

١٤. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (ت٨١٦هـ) :**شرح المواقف**، دار الجيل، بيروت، ١٤١٧هـ.

١٥. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (ت٨١٦هـ) :**التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

١٦. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت٤٧١هـ) :**أسرار البلاغة**، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ١٤١٢هـ.

١٧. أبو السعود، محمد بن محمد العمادي (ت٩٨٢هـ) :**إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

١٨. السنوسي، محمد بن يوسف (ت٨٩٥هـ) :**أم البراهين (العقيدة السنوسية)**، المكتبة الإسلامية، (د.م)، (د.ت).

١٩. الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ) : **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، القاهرة، ١٤١٧هـ.

٢٠. ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد (ت٨٦١هـ) :**التحرير في أصول الفقه**، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت).

٢١. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (ت١٢٥٢هـ) :**رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)**، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.

٢٢. الصبان، محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ) : **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

٢٣. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ) :**لسان العرب**، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٢٤. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت١٢٠٥هـ) :**تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الهداية، الكويت، (د.ت).

٢٥. القاري، علي بن سلطان محمد (ت١٠١٤هـ) :**مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٦. .التهانوي، محمد أعلى بن علي (ت بعد ١١٥٨هـ) :**كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.

٢٧. حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (ت١٠٦٧هـ) :**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

٢٨. العارف، عارف باشا :**إتحاف أعلاء البشرية بتاريخ غزة**، تحقيق: عبد الزاكي أبو هيس، مطابع الزهراء، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٩. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك (ت٦٠٦هـ) :**النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٣٠. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد (ت٥٩٥هـ) :**تهافت التهافت**، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، (د.ت).

٣١. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ) :**شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ١٤١٠هـ.

٣٢. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ) :**شرح المفصّل للزمخشري**، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٣٣. البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ) : **الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٤. البيضاوي، ناصر الدين عبدالله بن عمر (ت٦٨٥هـ) :**طوالع الأنوار من مطالع الأنظار**، تحقيق: عباس سليمان، دار الجيل ومكتبة الأزهرية، بيروت والقاهرة، ١٤٠٧ه

٣٥. السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد (ت٤٨٣هـ) :**أصول السرخسي**، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٣٦. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت٥٠٥هـ) :**الاقتصاد في الاعتقاد**، مكتبة الجندي، القاهرة، (د.ت).

٣٧. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت٥٠٥هـ) :**المستصفى من علم الأصول**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٣٨. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت٥٠٥هـ) :**تهافت الفلاسفة**، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.

٣٩. الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد (ت٣٣٩هـ) :**كتاب الحروف**، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٠م.

٤٠. القزويني، محمد بن يزيد ابن ماجه (ت٢٧٣هـ) :**سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

٤١. الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد (ت٣٣٣هـ) :**تأويلات أهل السنة**، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ.

٤٢. الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد (ت٣٣٣هـ) :**كتاب التوحيد**، تحقيق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، (د.ت).

٤٣. النسفي، أبو المعين ميمون بن محمد (ت٥٠٨هـ) :**تبصرة الأدلة في أصول الدين**، تحقيق: حسين آتاي، رئاسة الشؤون الدينية، أنقرة، ١٩٩٣م.

٤٤. النسفي، نجم الدين عمر بن محمد (ت٥٣٧هـ) :**العقائد النسفية**، (مع شرح التفتازاني)، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ت).

ثالثاً: الدراسات والمقالات الحديثة

٤٧ .الرحيلي، فهد مسلم قبل :**رسالة في أن الواو لمطلق الجمع، للمؤلف يوسف الغزي — دراسة وتحقيق**، مجلة البحث العلمي الإسلامي، العدد ٦٥، ١٤٤٦هـ.